المجلد الثامن والعشرون للعام ٢٠٢٤م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

لمح الأصل واعتبار العارض
وأثره في الأحكام النحوية والصرفية

Hinting at the origin, considering the incident, and its effect on grammatical and morphological judgements

بقلم الدكتورة

فايزة شعبان محمد عبد اللّه

المدرس في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات
بني سويف ـ جامعة الأزهر ـ مصر

الترقيم الدولي/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الثاني من إصدار ديسمبر ٢٠٢٤م
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٤/٦٩٤٠م

لمح الأصل واعتبار العارض وأثره في الأحكام النحوية والصرفية

فايزة شعبان محمد عبد الله

قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات ـ بني سويف ـ جامعة الأزهر ـ مصر

البريد الإلكتروني: fayza.sh@yahoo.com

الملخص

يتناول البحث دراسة الأحكام النحوية والصرفية المترتبة على الجمع بين لمح الأصل واعتبار العارض؛ حيث أصَّلتُ لمصطلحات البحث ، وموقف النحاة من الاعتداد بالأصل والعارض، وأتبعت ذلك دراسة تحليلية على المسائل النحوية والصرفية التي تضمنت أكثر من حكم نحوى أو صرفي نتج عن لمح الأصل الذي وضع له اللفظ ومراعاة الوضع العارض الذي نقل إليه. وقد انتظم البحث في مقدمة وتمهيد يتضمن تعريفًا لمصطلحات البحث، وموقف النحاة من الاعتداد بالأصل والعارض، وأتبعته دراسة تحليلية في مبحثين؛ المبحث الأول بعنوان: لمح الأصل واعتبار العارض وأثره في الحكم النحوي، ثم المبحث الثاني بعنوان : لمح الأصل واعتبار العارض وأثره في الحكم الصرفي، وقد قمت بدراستهما من خلال المنهج الوصفي القائم على الاستقراء الذي يُعنَى بتتبع المسائل في كتب النحو والصرف، وجمعها، ودراستها دراسة تحليلية، ثم أتبعت هذا بخاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ومن أهمها: أن العرب قد أولوا مجرد اللمح والتخيل المبني على الحس اللغوي عناية خاصة جعلته معتبرًا مع دلالة العارض على قدر من المساواة ؛ مما أنتج لنا حكمين نحويين معتبرين في موضع واحد؛ مما يؤدي بدوره إلى إثراء الدرس النحوي والصرفي والتوسع فيهما، مع ما فيه من إدراك حكمة العرب في كلامها، وفرط عنايتها باللفظ والمعنى. ويلي الخاتمة ثبت المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: لمح الأصل، العارض، الأحكام، النحوية، الصرفية.

Hinting at the origin, considering the incident, and its effect on grammatical and morphological judgements

Fayza Shaaban Muhammad Abdullah
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Beni Suef, Al-Azhar University, Egypt.
Email: fayza.sh@yahoo.com

Abstract

The research deals with the study of the grammatical rulings resulting from the combination of indicating the original and considering the adverb. Where I established the search terms, and the grammarians' position on relying on the original and the incidental.This was followed by an applied study on some grammatical and morphological issues that included more than one grammatical or morphological ruling that resulted from an overview of the origin for which the word was created and taking into account the situation to which it was transferred.

The research was organized into: an introduction and a preface that includes a definition of the research terms.I followed it with an applied study in two chapters. The first chapter is entitled: A glimpse of the origin and consideration of the adverb in the grammatical lesson, then the second chapter is entitled: A glimpse of the origin and a consideration of the adverb in the morphological lesson.

I studied them through the descriptive approach based on induction, which is concerned with tracking issues in grammar and morphology books and studying them in an applied study.Then I followed this with a conclusion that includes the most important results and recommendations reached by the study,Among the most important of them is that the Arabs gave special attention to mere insinuation and imagination based on linguistic sense, making it considered equal to the significance of the situation.Which produced for us two significant grammatical rulings in one place, which in turn leads to enriching and expanding the grammatical and morphological lesson.With the understanding of the wisdom of the Arabs in their speech, and their extreme care for pronunciation and meaning. The conclusion is followed by a list of sources and references.

Keywords: Hint of origin, symptom, Provisions, grammatical, morphological.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله على آلائه ونعمه، والصلاة والسلام على أشرف أنبيائه ورسله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين ، وبعد ،،،

فإن من أجلِّ العلوم قدرًا ، وأنفعها أثرًا، وأعلاها شرفًا ــ علمَ النحو ؛ إذ به يصان القرآنُ الكريم من اللحنِ والتحريفِ ، وبإتقانِهِ يُفهمُ ، وإذا كان الشيءُ يشرفُ بشرفِ ما يُنسبُ إليه، فإن أشرفَ العلومِ ما اتصلَ بكتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ، ولذا صرف النحاةُ الأوائلُ جلَّ اهتمامِهم لهذا الشأنِ ، ولم يقتصر هذا الشأنُ على القدماءِ ، بل واصل من جاء بعدهم البحثَ لتشييدِ البناءِ ، فأكمل كثيرٌ منهم ما بدأهُ المتقدمونَ ، فإذا كان الأوائل قد أرسوا قواعد هذا العلم، فوضعوا الأصول وفرعوا الفروع ، وأولوا الأصول عناية فائقة ، حتى صار الاعتداد بها والاحتكام لها أمرًا راسخًا لا محيد عنه ، فقد كان لمراعاة الوضع العارض والاهتمام به عناية خاصة ؛ حتى صار في مواضع كثيرة مقدمًا على الأصل، منفردًا بالاعتبار والعناية، وبالرغم من اختلاف موقف النحاة من هذا الأمر بين الاعتداد بالأصل تارة وبالعارض أخرى ، نجدهم قد جمعوا في تعليلهم للسماع الوارد عن العرب بين الاعتبارين معًا؛ اعتبار الأصل واعتبار العارض، فجاء الحكم متنوعًا بين الاعتبارين معًا ؛ مما يؤكد على اتساع قواعد اللغة وشمولها، ولم يكن هذا السماع صادرًا من العرب عرضًا دون قصد أو روية ، ولكنه مبني على ما تبادر لهم من لمح امتداد معنى الأصل المنقول منه اللفظ بعد حدوث الوضع العارض ؛ مما جعلهم يفردونه بأحكام خاصة تميزه عن غيره ؛ مما روعي أصله فقط ، وما روعي فيه حالته الطارئة فقط، وبالنظر في الدراسات السابقة وجدت الدارسين ؛ منهم من أولى الاعتداد بالأصل عناية خاصة فأفرده بالدراسة ، ومنهم من أولى مراعاة الطارئ أو العارض اهتمامًا فائقًا فخصه بالدراسة أيضًا ، وبقي لاكتمال حلقة الأصل والطارئ تلك المواضع التي جمعت كلا الاعتبارين جنبًا إلى جنب على

التساوي دون ترجيح أو تقديم لأحدهما ، فجاءت هذه المواضع بهذا التعليل تفسيرًا لتعدد الأحكام النحوية المتعلقة بها ، فكانت جديرة بالدراسة ؛ لاكتمال الدائرة ، وبيان حكمة العرب فيما بنوا عليه قواعدهم ، وأرسوا عليه أصولهم ، فمتى وجدوا هيمنة الأصل وقوته أولوه عنايتهم ، فحكموا له، ومتى ظهر لهم قوة العارض ، وأنه ما جيء به للطرح والإهمال ، أعطوه الحكم وقدموه ، ومتى لاح لهم لمح الأصل مع دلالة العارض قسموا الأمر بينهما ، فراعوا كلا الأمرين، وجمعوا بين الحكمين ، ومن هنا جاء اختياري لموضوع البحث .

<u>ومما دفعني لاختيار هذا الموضوع :</u>

ــ وجود بعض المواضع التى أخذت حكمين مختلفين ، مع التعليل لها بلمح الأصل واعتبار العارض ، مع أن الأمر في غيرها على خلاف ذلك .

ــ عند اطلاعي على الدراسات السابقة في هذا الموضوع ، وجدت دراسة تعنى بالأصول ، وأخرى تعني بالعوارض فقط ، ولم تشر كلتا الدراستين لما جمع بين الأمرين، واستحق مراعاة الاعتبارين، فأردت أن أتم دائرة البحث في هذا الأمر؛ إتماما للفائدة، وتعميمًا للنفع ، ودفعًا للتساؤل ؛ حتى لا يبدو ذلك تناقضًا في كلام العرب .

ــ أن هذا البحث يعد دليلًا على ثراء اللغة العربية واتساعها واستيعابها لجميع الفرضيات والمواضع ، مع احتكامها للذوق والاستشعار بمجرد اللمح أو التخيل بجانب الواقع الحادث ، وهذا يؤكد أن اللغة كالكائن الحي ، وليست مجرد قواعد وأحكام جافة خالية من الذوق والحس اللغوي .

الدراسات السابقة :

١ــ العارض في العربية من حيث الاعتداد به وعدمه ، إعداد د/عبد الفتاح أحمد الحمور، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت. – مجلس النشر العلمي. المجلد: التاسع / العدد: ٣٣.

٢ــ الطارئ في النحو، إعداد د/ حميد عبد الحمزة عبيد، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ٨٢، عام ٢٠٢٢م.

٣ــ من صور إزلة الطارئ حكم الثابت، إعداد د/محمود أحمد شحاته ، حولية كلية اللغة العربية بجرجا، المجلد الثالث ، العدد الرابع، عام ٢٠٠٠م.

٤ــ الطارئ والعارض في البنية التركيبية الصرفية دراسة تأصيلية تحليلية، إعداد/ فاطمة سلمي علي عبد النعيم ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية دار العلوم ــ جامعة القاهرة ، سنة ١٤٤٣ه /٢٠٢٢م.

٥ــ الرجوع إلى الأصل في النحو العربي أسبابه ونماذجه،د/ رمضان خميس عباس، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية ، المجلد التاسع والعشرون، العدد الثالث ، ٢٠١٣م.

أما عن المنهج المتبع في البحث :

فهو المنهج الوصفي القائم على الاستقراء الذي يُعنى بتتبع المسائل النحوية والصرفية التي ورد فيها الحكم النحوي أو الصرفي مبنيًا على مراعاة لمح الأصل واعتبار العارض، وحصرها، وترتيبها داخل البحث وفقًا لترتيب ألفية ابن مالك، ودراستها من خلال عرض مذاهب النحاة فيها، وحجتهم، وبيان ما ترتب عليه من تنوع الأحكام النحوية والصرفية ، مع إتباعها بالتحليل والتعقيب والترجيح ما أمكن.

خطة البحث :

انتظم البحث في: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين:

أما المقدمة فقد تضمنت: العنوان، وأسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة ، والمنهج المتبع، وخطة البحث.

وأما التمهيد فعنوانه: (مصطلحات البحث، وموقف النحاة من الاعتداد بالأصل والعارض)، ويتضمن محورين:

أولًا ــ تعريف مصطلحات البحث (اللمح ــ الأصل ــ العارض ــ الطارئ)

ثانيًا ــ موقف النحاة من الاعتداد بالأصل والعارض .

ثم المبحث الأول بعنوان: لمح الأصل واعتبار العارض وأثره في الحكم النحوي، ويندرج تحته المسائل النحوية:

ويليه المبحث الثاني بعنوان: لمح الأصل واعتبار العارض وأثره في الحكم الصرفي، ويندرج تحته المسائل الصرفية.

ثم أتبعت هذا خاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ويلي الخاتمة ثبت المصادر والمراجع.

التمهيـــــد

مصطلحات البحث، وموقف النحاة من الاعتداد بالأصل والعارض

أولًا ـ مصطلحات البحث (اللمح ـ الأصل ـ العارض ـ الطارئ):

١ــ تعريف مصطلح اللمح :

اللمح مأخوذ من مادة (ل م ح)، يقال :" لمح إليه يلمــح لمحًــا، وألمــح: اختلس النظر. وقال بعضهم: لمح: نظر،. والأول أصح.

وقيل: لا يكون اللمح إلا من بعيد[١] .

ويقال: لمح إليه ، يلمح، لمحًا : اختلس النظر، كألمح ؛ أي: أبصر بنظــر خفيف. واللمح: سرعة إبصار الشيء ، واللمحة: النظرة بالعجلة[٢] .

وهذا المعنى اللغوي يتفق إلى حد كبير مع تطبيق هذا المصطلح في الدرس النحوى والصرفي، فنجد أن النحاة ومن قبلهم العرب كــأنهم اختلســوا النظــر ولمحوا من بعيد ما ترمي إليه بعض المفردات من معان كالوصف مثلًا ، فتحقــق عندهم وضعان باعتبار اللمح لما قد يكون عليه الأصل، ولو كان ذلك مجازًا على سبيل التخيل أو التوهم، وما هو عليه هذا اللفظ في الوضع العارض المنقول إليه.

٢ــ تعريف مصطلح (الأصل) :

(الأصل) مأخو من مادة (أ ص ل) ، وهو واحد (الأصــول) يقــال: أصــل (مؤصل) ، و (استأصله): قلعه من أصله. وقولهم: لا أصل له ولا فصل، (الأصل) الحسب، والفصل اللسان. ، ومنه: (رجل أصيل الرأي) ؛ أي: محكم الرأي[٣] .

وقال الليث: الأصل: أسفل كل شيء، ويقال: استأصلتْ هذه الشــجرة؛ أي: ثبت أصلها[٤] .

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم، مادة (ل م ح)، ٣٧٦/٣.

(٢) تاج العروس مادة (ل م ح) ١٠٠/٧، لسان العرب،(ل م ح) ٥٨٤/٢.

(٣) مختار الصحاح مادة: (أ صَ لَ)، صــ١٩.

(٤) تهذيب اللغة ١٢ /١٦٨ ، لسان العرب ١٦/١١

و(أَ صَ لَ) الْهَمْزَةُ، وَالصَّادُ، وَاللَّامُ، ثَلَاثَةُ أُصُولٍ مُتَبَاعِدٍ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، أَحَدُهَا: أَسَاسُ الشَّيْءِ، وَالثَّانِي: الْحَيَّةُ، وَالثَّالِثُ: مَا كَانَ مِنَ النَّهَارِ بَعْدَ الْعَشِيِّ. فَأَمَّا الْأَوَّلُ، فَالْأَصْلُ: أَصْلُ الشَّيْءِ[1] .

وهذا تعريف لا خلاف عليه، فهو يعني تمامًا أساس الشيء الذي وضع له في أول أحواله ، فالمعنى اللغوي والاصطلاحي والاستعمالي متوافق إلى حد كبير في الدلالة .

٣ – تعريف مصطلح العارض والطارئ:

العارض مأخوذ من مادة (ع ر ض) ، ومعناه : كل مانع منعك من شغل وغيره من الأمراض فهو عارض، وقد عرض عارض؛ أي: حال حائل، ومنع مانع. ومنه قيل: لا تعرض لفلان؛ أي: لا تعترض له، فتمنعه باعتراضك أن يقصد مراده، ويذهب مذهبه. ويقال: سلكت طريق كذا، فعرض لي في الطريق عارض؛ أي: جبل شامخ قطع علي مذهبي على صوبي[2].

ومادة (ط، ر، أ)، ومنها (الطارئ) ، وهو مأخوذ من قولهم: طرأ على القوم يطرأ طرءًا وطروءًا؛ أي: أتاهم من مكان، أو طلع عليهم من بلدٍ آخر، أو خرج عليهم من مكان بعيد فجأة، أو أتاهم من غير أن يعلموا، أو خرج عليهم من فجوة[3] .

وبهذا يتبين أن الطارئ و العارض يعنيان الوضع الجديد الذي طرأ فجأة على الأصل الموضوع له الشيء ، وبهذا ينسجم المعنيان اللغوي والاستعمالي في الدلالة على المعنى ذاته .

(١) مقاييس اللغة ١٠٩/١.

(٢) تهذيب اللغة، مادة (ع ر ض)٢٨٩/١، لسان العرب ١٧٩/٧.

(٣) لسان العرب ، مادة (ط ر أ) ١١٤/١، القاموس المحيط صـ٤٦.

ثانياً: موقف النحاة من الاعتداد بالأصل والعارض

اختلف النحاة في موقفهم من الأصل والعارض، وأيهما أولى بالاعتداد بـــه، وجعل الحكم له ، فمنهم من اعتد بالعارض، وجعله مزيلًا حكم الأصل، ومنهم من أبقى الأصل ولم يلتفت للوضع العارض ، فنجد ابن جني قد عقد بابًا بعنوان : باب في نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها.

و ذكر من ذلك: أن لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبـــرًا. وذلك نحو: مررت برجل أي رجل. فهنا المراد الإخبار بتناهي الرجل في الفضـــل، وليس الاستفهام عن ذلك. وكذلك مررت برجل أيما رجل؛ لأن (ما) زائدة. وذلـــك لأن أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر. فكأن التعجب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله من الخبرية(١).

ومنه أيضًا: أن وصف العلم يخرجه عن حقيقة ما وضـــع لـــه، وذلـــك أن الأصل في وضع العلم أن يكون مستغنيًا بلفظه عن عدة صفات، فإذا وصف سلبته الصفة ما كان له في أصل وضعه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته (٢).

وكذلك عقد السيوطي بابًا بعنوان :الطارئ يزيل حكم الثابت ، وذكر من ذلك على سبيل المثال :

ـــــ لام التعريف والإضافة إذا دخلتا على المنون حذف تنوينه من أجلهما .

ـــ حذف تاء التأنيث والياء المشددة في آخر الاسم عند دخول ياء النسبة ، نحو: كرسيّ .

ـــ حذف تاء التأنيث عند إضافة علامة الجمع بالألف والتاء، وما ذلـــك إلا مراعاة للطارئ وتقديمًا له على الأصل (٣).

---

(١) الخصائص ٣/٢٢.

(٢) الخصائص ٣/٢٧٢.

(٣) الأشباه والنظائر ٢/٢١٤.

ومنه ما ذكره الرضي في حذف ياء التصغير إذا طرأ النسب على المصغر في نحو: أُمَوي وقُصَوي المنسوبين إلى أمية وقصي؛ لأن المنسوب في مصغر المنسوب هو العمدة ؛ لأنه الموصوف، فمعنى عُلَيِّي: علوي مصغر، فلم يجز إهدار علامته، وكذا لا يهدر علامة المصغر؛ إذ هو الطارئ، والطارئ إذا لم يبطل حكم المطروء عليه لمانع فلا أقل من أن لا يبطل حكمه بالمطرو عليه، وأما المنسوب إلى المصغر فليس المصغر فيه عمدة؛ إذ ليس موصوفًا، بل هو من ذنابات المنسوب؛ إذ معنى قصوي منسوب إلى قُصَي، فجاز إهدار علامته ؛ إجابة لداعي الاستثقال، وأما النسبة فطارئة فلا تهدر علامتها[1] .

وعلل ناظر الجيش لمراعاة الطارئ بأن الشيء إنما يحذف لطرآن شيء آخر عليه، إذا حصل بذلك الطارئ مع ما طرأ عليه ثقل، كالحذف من نحو: كرسي وعلي، إذا طرأت عليهما ياء النسب، ولا شك أن الياء الزائدة للتصغير في عدوي ــ إذا صغرــ هي الطارئة على غيرها، وما كانوا ليأتوا بشيء ثم يحذفوه؛ لطرآنه على شيء موجود قبله؛ إذ لو كانوا يحذفونه ما أتوا به[2].

وقال الشاطبي أيضًا في النداء للندبة في الاسم الذي آخره ألف:" إن ألف الندبة سيقت لمعنى يقصد فيها، وألف الاسم لم يؤت بها لمعنى بخصوصه على الجملة، فإذا حذفت بقي دليل عليها، وهو ما بقي من الكلمة، وإذا حذفت ألف الندبة لم يكن منها خلف، واختل ما جيء بها لأجله، فلم يكن بد من حذف الألف السابقة.

وأيضًا، فإن إلحاق ألف الندبة حكم طارئ على الكلمة، والقاعدة أن الحكم للطارئ، ولو فرضت الأولى لمعنى لكان إيثار الطارئ أولى" [3].

(١) شرح الشافية للرضي ٢٣٦/١، ٢٣٧.

(٢) تمهيد القواعد ٥١٠٠/١٠.

(٣) المقاصد الشافية للشاطبي ٣٩١/٥.

ومن الاعتداد بالعارض أيضًا: بناء الفعل مع نون التوكيد؛ للتّركيب العارض فيه بها[١].

بينما اعتد كثير من النحاة بالأصل ولم يلتفتوا إلى العارض ، وقد عقد السيوطي لذلك بابًا بعنوان : العارض لا يعتد به، وذكر من ذلك :

الصفة التي على وزن (أفعل) إذا طرأت عليها الاسمية تُمنع من الصرف،، ولا يعتد بالعارض، وكذلك الاسم الذي على وزن (أفعل) إذا طرإ عليه الوصف ، فهو باق على الصرف ، ولا يعتد بما عرض له من الوصفية، ولذلك صرف «أرنب» من نحو: مررت برجل أرنب؛ أي: ذليل، فإنه منصرف؛ لعروض الوصفية؛ إذ أصله الأرنب المعروف، و (أكلب) من نحو: مررت بقوم أكلب؛ أي: أخسَّاء، وامتنع (أدهم) للقيد، و (أسود) للحية؛ نظرًا للأصل، وطرحًا لما عرض من الاسمية، فلم يعتد فيه بالعارض [٢].وكذلك (أربع) في نحو: "مررت بنسوة أربع"، فإنه اسم من أسماء العدد، لكن العرب وصفت به، فهو منصرف؛ نظرًا للأصل، ولا نظر لما عرض له من الوصفية[٣] .

ومنه ما ذكره ابن بابشاذ في حركة ألف الوصل التي تكسر إذا كان الثالث مكسورًا أو مفتوحًا؛ لأن الفتح أخو الكسر. وتُضَمُّ إذا كان الثالث مضمومًا ضمًا لازمًا، للاتباع. ويحترز من الضم العارض، فإنه لا يراعى بل يكسر، مثل قولنا في الأمر من المشي: امشوا، ومن الجري: اجروا، فقد كسرت والثالث مضموم؛ لأن الضمة عارضة على الشين، وأصلها امشيوا، بكسر الشين، وإنما حذفت ضمة الياء للاستثقال، فبقيت (الياء) ساكنة، والتقى ساكنان – الياء والواو – فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، وضم ما قبل الواو؛ لتصح الواو. وهي عارضة، وليست بأصل في العين [٤] .

---

(١) البديع في علم العربية ٦٥٩/١.

(٢) ينظر الأشباه والنظائر٢/ ٢٦٥، تمهيد القواعد ٣٩٧٩/٨.

(٣) شرح الأشموني ١٣٩،١٤٠/٣.

(٤) شرح المقدمة المحسبة ٢٠٧/١.

بالإضافة لما ذكره ابن يعيش في الاعتداد بالأصل قائلًا :" اعلم أن هذا القلب والإعلال له قيود، منها: أن تكون حركة الواو والياء لازمة غير عارضة؛ لأن العارض كالمعدوم لا اعتداد به. ألا ترى أنهم لم يقلبوا نحو:﴿ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾[1] ، و﴿ لَتُبۡلَوُنَّ ١٨٦ ﴾[2] ، و﴿ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡۚ﴾[3]؛ لكون الحركة عارضة؛ لالتقاء الساكنين، كما لم يجز همزها لانضمامها، كما جاز في "أثؤب" و"أسؤق" جمع "ثوب" و"ساق""[4] .

وما ذكره ناظر الجيش في إبدال الواو المضمومة العارضة همزة، مع قلته، فإن من أبدل شبَّه العارضة باللازمة، وهو غير مرضي؛ لأن العارض لا اعتداد به[5] .

وكذلك ذكر أن التأنيث العارض ليس حكمه كحكم التأنيث الأصلي، فما عرض تأنيثه لا يذهب الذهن إلى منع صرفه؛ لأن صرفه هو الأصل، فلا حاجة إلى التنبيه عليه [6] .

ومن ذلك ما ذكر من أن نحو: أب، وأخ، وحم، وهن، وفم، وذي، ويد، ودم، معربة مع كونها على حرفين؛ لأنها وضعت ثلاثية، ثم حذفت لاماتها، والعبرة بالوضع الأصلي لا بالحذف الطارئ [7] .

ومنه أيضًا القول في دلالة (ليس) على الحدث، كسائر الأفعال، وفي ذلك يقول المحقق محيي الدين عبد الحميد:" وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر

---

(١) من الآية ١٦، ١٧٥، من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٨٦/ من آل عمران .

(٣) من الآية ٢٣٧/ من سورة البقرة.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٣/٥

(٥) تمهيد القواعد ٥٠٢١/١٠.

(٦) تمهيد القواعد ٤٠٣٥/٨.

(٧) الهمع ٦٨/١.

الافعال فإنه منازع فيه؛ لأن المحقق الرضي ذهب إلى أن " ليس " دالة على حدث، وهو الانتفاء [١]، ولئن سلمنا أنها لا تدل على حدث – كما هو الراجح، بل الصحيح عند الجمهور – فإنا نقول: إن عدم دلالتها على حدث – ليس هو بأصل الوضع، ولكنه طارئ عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النفي، والمعتبر إنما هو الدلالة بحسب الوضع وأصل اللغة، وهي من هذه الجهة دالة عليه، فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارئ فيمنعها" [٢] .

ومنه قول الصبان :" قوله: "إذا أبدل من النون الزائدة لام إلخ " حاصله: أن النظر للأصل لا للطارئ " [٣].

ومع ذلك نجد أن هذا الخلاف في الاعتداد بالأصل أو الطارئ قد وجد في المسألة الواحدة ، فمن يعتد بالأصل يقضي بالحكم له ، ومن يعتد بالطارئ يقدمه ويخصه بالحكم ومن ذلك :

ـ الخلاف بين سيبويه والمبرد في الممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، فيشترط في وزن الفعل كونه لازمًا، وكونه غير مغير إلى مثال هو للاسم؛ لأن نحو: (رد ، وقيل) لو سمي بهما انصرفا؛ لأنهما وإن كان أصلهما: ردد وقول، قد خرجا بالإعلال والإدغام إلى مشابهة(برْدٍ وعلْمٍ)، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي، والتغيير العارض عند سيبويه كاللازم. فلو سمي بـ (ضُرْب) مخفف ضُرِبَ، أو بـ (يُعْقَر) مضموم الياء انصرف عنده، ولم ينصرف عند المبرد؛ لأن التغيير العارض عنده بمنزلة المفقود؛ لأن هذا التخفيف عارض، والأكثر أن لا يعتد بالعارض [٤].

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١٨٢/٤.

(٢) ينظر أوضح المسالك ٢٢٨/١.(الهامش) ، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٢٦٣(الهامش).

(٣) حاشية الصبان ٣٧٠/٣.

(٤) شرح ابن الناظم ٤٦٤، تمهيد القواعد ٣٩٨٢/٨.

ــ في نحو (قاضون) اسم رجل إذا رخم على اللغتين قلنا: يا قاض بلا خلاف، أما من لم ينو فأمره بيِّن؛ لأنه إذا كان السبب في حذف الياء لحاق الواو، والسبب في ضم الضاد لحاق الواو أيضًا، فعندما زال ذلك عادت الياء. وأما من نوى فالذي يظهر أن يقول: يا قاض، ولا يرد الياء؛ لأن الواو في نيته. وقد علق ناظر الجيش على هذا الموضع قائلًا :" إن الحذف في الترخيم عارض، والعارض قد يراعى تارة ولا يراعى أخرى، فيقال: الحذف هو القياس، فكان القياس هنا مادام الحذف عارضًا أن لا يعتدوا به، وتبقى الياء محذوفة، لكن اعتدوا بالعارض؛ ليبقوا على ما استقر في كلامهم من رد المحذوف إذا زال موجب حذفه وصلًا ووقفًا، وهذا لم يثبت غيره في موضع من المواضع. فالأولى أن لا يخالف ويرتكب معه الوجه الأول في رعي المحذوف؛ لأنهم يرعونه كيفما كان" [1].

ــ ومنه أيضًا حذف حرف العلة للجازم إذا كان أصليًا، أما إذا كان حرف العلة عارضًا؛ بأن كان بدلًا من همزة، فإن كان إبدال للهمزة "بعد دخول الجازم على المضارع فهو إبدال قياسي؛ لكون الهمزة ساكنة؛ لحذف حركتها بالجازم؛ وهذا قياسي، ويمتنع حينئذ الحذف للحرف المبدل من الهمزة ؛ لاستيفاء الجازم مقتضاه، وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الإبدال، فلا يحذف شيءآخر، "وإن كان الإبدال قبل دخول الجازم فهو شاذ؛ لكون الهمزة متحركة، وإبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ، ويجوز حينئذ مع دخول الجازم الإثبات والحذف للحرف المبدل، بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه.

فعلى القول بالاعتداد بعروض الإبدال يحذف حرف العلة للجازم؛ لأن حرف العلة على هذا القول معتد به، ومنزل منزلة الحرف الأصلي، وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الإبدال يثبت حرف العلة؛ لأنه لا يحذف للجازم إلا الحرف

(١) تمهيد القواعد ٣٦٣٤/٧ ، ٣٦٣٥(بتصرف).

الأصلي لا العارض، وعدم الاعتداد بالعارض هو الأكثر في كلامهم، وعليه الأكثرون [١] .

من خلال ما تقدم يتبين اختلاف النحاة فيما بينهم في حكم الاعتداد بالعارض والأصل ، وهذا سبب خلافهم في كثير من المسائل التي ورد فيها الأصل واعترضه عارض طرأ عليه ، وهذا كالتمهيد للبحث موضع الدراسة هنا ، حيث تناول قضية الاعتداد بأحد الأمرين (الأصل ، والعارض) دراسات أخرى أشرت إليها في المقدمة ، أما بحثي هذا فقد تضمن جواز الاعتبارين معًا ووجودهما جنبًا إلى جنب على التساوي دون ترجيح لأحدهما على الآخر، وهذا ما جعلني أخصه بالدراسة ؛ لكونه ظاهرة تحتاج للإيضاح ، وبيان ما جعلها تجمع بين الاعتبارين معًا ؛ مما أسهم في تعدد الحكم النحوي الخاص بها دون غيرها .

(١) ينظر شرح ابن الناظم ٤٦٤، تمهيد القواعد ٣٩٨٢/٨.

(١) تمهيد القواعد ٣٦٣٦/٧

المبحث الأول

لمح الأصل واعتبار العارض وأثره في الحكم النحوي،

ويندرج تحته المسائل الآتية:

- الأعلام المنقولة بين لمح الأصل والاعتداد بالعارض.
- (أل) في (اليسع) بين لمح الأصل واعتبار العلمية.
- ما سُمِّي به من المثنى والجمع بين لمح الأصل واعتبار العارض .
- (أل) في أسماء الأيام بين لمح الأصل واعتبار العارض
- (لعل) بين الترجي والتمني
- الضمير في تابع المنادى بين اعتبار الأصل والعارض
- (أفعل) بين الصرف وعدمه
- (أخيل، وأجدل، وأفعى) بين اعتبار الأصل والعارض .

الأعلام المنقولة بين لمح الأصل و اعتبار العارض

هناك بعض الألفاظ التي كانت في أصل وضعها نعوتًا، ثم نقلت إلى العلمية، فاعتبر فيها الأمران من حيث كونها نعوتًا في الأصل وأسماء في الوضع العارض ؛ لأن الصفة إنما تطلق حقيقة على اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، وما سوى ذلك من الجملة، والظرف، والمجرور، والجامد الذي في معنى الصفة، والصفة المنقولة إلى الأسماء ليست بصفة في الحقيقة، وكذلك أجرع، وأبرق، وحارث، وعباس، ليست بصفات أيضًا، وإن لوحظ فيها الأصل في أمر ما، فذلك أمر حكمي في بعض المواضع لا يطرد، لذلك فهي لا تجري صفات على موصوف، ولا تعمل عمل الصفات، ولا يضمر فيها، فلا اعتبار بذلك اللحظ إلا في مثل ما اعتبرته العرب فيه، ولما أدخلت العرب الألف واللام في العلم الذي أصله الصفة على خلاف معتادها في الأعلام علمنا أنها قدرت الرجوع إلى الأصل، فهي إذ ذاك صفات حقيقية بحسب القصد وقعت صلات للألف واللام[١] ،ولهذا اختلف نظر العرب في التعامل معها ، فمن اعتد بالأصل أدخل عليها (أل)، ومن اعتد بالعارض لم يدخلها ، وفي هذا يقول سيبويه:

"وزعم الخليل ــ رحمه الله ــ أن الذين قالوا: الحارث، والحسن، والعباس، إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، ولم يجعلوه سُمِّي به، ولكنهم جعلوه كأنه وصف له غلب عليه. ومن قال: حارث، وعباس، فهو يجريه مجرى زيد" [٢].

فدخول (أل) سبب للمح الأصل. ومعنى قول الخليل: لتجعله الشيء بعينه؛ أي: لتجعل المذكور من الأعلام مسماه الشيء نفسه؛ أي: المعنى المنقول عنه

(١) المقاصد الشافية للشاطبي ٤٨٤/١.

(٢) الكتاب ١٠١/٢.

نفسه في ذهن السامع، فأل في الحارث تجعل مسماه ذاتًا يحصل منها حرث. وفي العباس ذاتًا يحصل منها عبوس كثير في وجوه الأعداء، وهكذا[١] .

وقال المبرد : "ألا ترى أن تقدير من قال: الحارث، والعباس، إنما يحكي حالهما نكرة وهما وصف؛ لأنه يريد الشيء بعينه"[٢]، فهذه الأسماء أوصاف في الأصل تجري على موصوفاتها، كقولك: مررت برجل حارث، وعباس، وحسن، ثم جرت على المعارف كما جرت على المنكرات؛ فيقال: العباس للكثير العبوس، وهكذا، ثم غلبت هذه الأوصاف بحذف موصوفاتها وقيامها مقامها، حتى اطرح ذكرها معها، فاستعملت أعلامًا، ولكونها في الأصل كذلك كان للعرب فيها لغتان: إلحاق لام التعريف بها، وحذفها منها[٣] .

وقد اختلف النحاة في نوع (أل) الداخلة على العلم المنقول كالآتي:

فقال الزجاجي :" و(أل) في هذه الألفاظ ونحوها للتعريف ؛ لأنها دخلت على صفات شُهِر بها قوم حتى صارت تنوب عن أسمائهم، ثم غلبت عليهم فعُرِفوا بها دون أسمائهم، كقولهم: الفضل، والحارث، والعباس، والقاسم، وما أشبه ذلك، هكذا كانت في الأصل نعوتًا غلبت، فعرف بها أصحابها، ثم نقلت فسُمِّي بها بعد ذلك ، وأهل الكوفة يسمون الألف واللام في الحارث، والعباس، والفضل، تبجيلًا؛ لأنها الألف واللام الداخلة للتعريف والتبجيل" [٤] .

وذكر ابن مالك أن (أل) هذه حكمها حكم ما غلب بها من اللزوم إلا في النداء والإضافة ، وهذا النوع أحق بعدم التجرد؛ لأن الأداة فيه مقصودة في التسمية مثل: همزة (أحمد)، وتاء (تغلب) [٥]، ولو لم يقارن الأداة النقل بأن نقل

(١) حاشية الصبان ٢٦٨/١.
(٢) المقتضب ٣٨٨/٤.
(٣) المرتجل في شرح الجمل ٢٩٥.
(٤) اللامات للزجاجي صـ٤٦.
(٥) شرح التسهيل ١٧٦/١.

من مجرد، لكن المنقول منه صالح لها كالمصدر، والصفة، واسم العين نُظِر، فإن لمح فيها الأصل دخلت الأداة، فيقال: الفضل، والحارث، والليث، وإن لم يلمح استديم التجرد، فإن لم يكن المنقول صالحًا للأداة كالفعل نحو: يزيد، لم تدخل إلا في ضرورة[١] .

بينما ذكر ابن الناظم، والمرادي أنها حرف زائد؛ للتنبيه على أن أصل الحارث ونحوه، من الأعلام ــ الوصفية.

لأن التي للمح الصفة إنما زيدت بعد العلمية، ولذلك يجوز حذفها. ولو كانت قبل العلمية، ثم أقرت بعد العلمية للزمت؛ لأن ما قارنت الألف واللام نقله أو ارتجاله لزمته[٢].

وقد رد ابن عقيل القول بأن (أل) هذه زائدة قائلًا : " ومعنى كون هذه اللام للمح الأصل: أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نقلت عنه من صفة أو ما في معناها[٣].

بمعنى أنه إذا قصد بالمنقول من صفة ونحوه أنه إنما سمي به تفاؤلًا بمعناه، أتي بالألف واللام؛ للدلالة على ذلك كقولنا: الحارث؛ نظرًا إلى أنه إنما سُمِّي به للتفاؤل، وهو أنه يعيش ويحرث، وكذا كل ما دل على معنى، وهو مما يوصف به في الجملة كفضل ونحوه، وإن لم ننظر إلى هذا، ونظرنا إلى كونه علمًا لم تدخل الألف واللام، بل نقول فضل، وحارث، ونعمان، فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما، فليستا بزائدتين خلافًا لمن زعم ذلك، كما أن حذفها وإثباتها ليس على السواء كما ذكر ابن مالك[٤]، بل الحذف والإثبات ينزل على

---

(١) الهمع ١/٢٨٩،٢٨٨.

(٢) ينظر شرح ابن الناظم صـ ٧٢، الجنى الداني ١٩٦.

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية ١/١٨٤.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٨٠.

الحالتين اللتين سبق ذكرهما، وهو أنه إذا لمح الأصل جيء بالألف واللام وإن لم يلمح لم يؤت بهما[١].

وذكر الشاطبي أن الألف اللام في نحو: الحارث، والعباس لم تؤثر في محصول الأمر زيادة على ما كان في الأسماء قبل دخولها، فقد كانت قبل دخولها دالة على معين، وكذلك بعد دخولها، وإنما تفيد التعريف فيما لم يكن فيه تعريف، وباب الحارث والعباس ليس كذلك، وأما لمح الصفة فأمر زائد على معناها من التعريف الموجود قبل دخول "أل" وبعدها[٢].

وعلى هذا فللمح الأصل في مثل هذا أثر في إلحاق اللام وعدمه ، بدليل أن المنقول عن فعل لا تلحقه اللام؛ لأن الفعل لا يقبل (أل).

وكذلك لا تدخل على المنقول من مضاف ومضاف إليه، كما إذا سمينا بضارب زيد ، أو صاحب عمرو؛ إذ لا يصح دخول الألف واللام على المضاف، وإن فرضت صلاحيته للمح الأصل فيه [٣].

وقد حصر ابن مالك لمح الأصل المنقول عنه في ثلاثة أنواع وهي:

العلم المنقول من صفة، أو مصدر، أو اسم عين، وكان عند التسمية به مجردًا من أداة التعريف ، فهذا يجوز فيه مراعاة لمح الأصل فتدخل عليه الأداة، ويجوز ألا يلمح أصله فيجرد منها. وأكثر دخولها على المنقول من صفة كحسن، وحارث، ويلي ذلك دخولها على المنقول من مصدر كفضل، ويليه دخولها على المنقول من اسم عين كخرنق [٤] .

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ١/١٨٥.

(٢) المقاصد الشافية ١/٢٤٦ ٢٤٧،.

(٣) المقاصد الشافية ١/٥٧٣.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٨٠.

وبهذا يتبين أن العلم الذي شأنه هذا لابد فيه من أربعة:

أحدها: أن يكون منقولًا لا مرتجلًا، بأن يكون له أصل نقل منه إلى العلمية؛ لتكون الألف واللام للمح الأصل بها، فلا تدخل على ما كان مرتجلًا.

والثاني: أن تكون داخلة عليه بعد التسمية ؛ لأنها لو كانت داخلة قبلها أو معها؛ لاستهلكت التسمية معناها، فلا تدل على شيء .

والثالث: أن يقصد بدخول(أل) لمح الأصل، فهذا يستلزم تذكر الأصل والتماحه، فلو لم يلمح الأصل لم تدخل البتة؛ لأن الاسم إذ ذاك بمنزلة زيد، وعمرو، فكما أنها لا تدخل على نحو: زيد ، وعمرو ، فكذلك ما كان بمعناه، ولذلك يوجد كثير من الصفات المسمى بها لا تدخل عليها كحاتم ،وفاطمة .

والرابع: أن يكون الاسم صالحًا لأن تدخل عليه الألف واللام قبل التسمية به، وهذا معنى تلمح الأصل بها؛ لأن في إلحاقها إشعارًا بأن الاسم كأنه باقٍ على أصله لم ينتقل إلى العلمية، فإذا كان كذلك فكل علم منقول مما يصح أن يدخل عليه(أل) فهو الذي تدخل عليه بعد النقل والتسمية[١] . وهذه القيود المذكورة ليست شروطًا لجواز إدخال (أل) للمح، بل لبيان مورد السماع[٢] .

وهذا الباب كله سماعي، فلا يجوز في نحو: محمد، وصالح، أن تدخله أل[٣]

بينما ظاهر كلام ابن مالك أنه يقيس على ما ورد من السماع بإدخال اللام على العلم المنقول لمحًا للأصل، وإن لم يرد عن العرب [٤] .

وذكر الشاطبي وجه قول ابن مالك بالقياس على ما سُمِع وهو: أن القياس في الأنواع الثلاثة لا مانع منه؛ لأنه إذا كانت العرب قد أرتنا مذهبها في لمح الأصل، ورأينا ذلك يكثر في السماع، فبيناه على شرطه، وكون العرب لم تقل ذلك

---

(١) المقاصد الشافية ١/ ٥٧٢،٥٧١.

(٢) حاشية الصبان ٢٦٧/١.

(٣) أوضح المسالك ١٨٥/١،١٨٤، مغني اللبيب صـ٧٤.

(٤) ينظر شرح التسهيل ١٨٠/١ ، والمقاصد الشافية ٥٧٤/١.

في جملة منها لم يكن ذلك تركًا للقياس، وإنما كان لفقد الشرط، وهو لمح الأصل لا أنه عندها لا يلمح، فإذا لمحنا نحن الأصل أدخلنا الألف واللام، ولم يبق محذور[١] .

ولكنه لم يوافقه في إطلاق القول بالقياس في الجميع بل قصره على السماع الوارد ، ولو قيس يقتصر فيه على المنقول من صفة؛ لورود السماع به[٢] .

وكذلك ذكر الأزهري أن : الباب كله سماعي" يقتصر فيه على السماع الوارد، "فلا يجوز في نحو: محمد، وصالح، أن يقال : المحمد، والصالح، ، حال العلمية؛ لأنه لم يسمع، واللغة لا تثبت بالقياس[٣] .

خلاصة القول إن هذا الموضع من المواضع التى نظر لها العرب باعتبارين مختلفين نتج عنه أنها استحقت حكمين مختلفين، فمن راعى الأصل ولمحه أدخل (أل) على هذه الأعلام باعتبار أصل وضعها وهو الوصفية، ومن نظر لها باعتبار العارض جردها من (أل) للعلمية ، وكلاهما قد ورد به السماع ، والأولى قصر هذا على مواضع السماع ؛ لأن العرب أكثر إدراكًا لأصل الوضع في مثل هذه الأعلام المنقولة ، ولها حكمتها المعتبرة فيما لمحت فيه الأصل وفيما أغفلت فيه ذلك، فالأولى متابعتها فيه ، أما عن دلالة (أل) هنا فهي قد تفيد التعريف مع دلالتها على لمح الأصل ، وفي هذا جمع بين اعتبار الأصل والعارض، والله أعلم .

(١) المقاصد الشافية ٥٧٧/١.

(٢) المقاصد الشافية ٥٧٧/١.

(٣) التصريح١٨٦/١.

(أل) في (اليسع) بين لمح الأصل واعتبار العلمية

هناك خلاف في نوع (أل) في (اليسع) ، وهو مترتب على القراءات الواردة فيها، وهي كالآتي:

قرأ حمزة، والكسائي (واللليسع) بلامين، وحجتهما : أن (الليســـع) أشـــبه بالأسماء الأعجمية لتشديد اللام ؟

ودخول الألف واللام في (اليسع) قبيح؛ لأنه لا يقال: اليزيد، ولا اليحيـــى. ولذلك فهو على خلاف القياس، ولكنها قارنت النقل هنا، فجعلت علامة التعريب، كما قاله التبريزي، ونص على أن استعماله بدونها خطأ يغفل عنه الناس، فلـــيس كاليزيد في قوله(١):

رأيْتُ الوليدَ بنَ اليزيدَ مُبارَكًا شَديدًا بِأعْبَاءِ الخِلافَةِ كَاهِلُه(٢) .

وعلى هذه القراءة يكون (الليسع) بزنة فيعل، واللام أصلية مثل صيرف، ثم أدخلت الألف واللام للتعريف، فقيل: الليسع مثل الصيرف (٣) .

وتكون (أل) في الليسع عند الكسائي، والفارســـي مثلهـــا فـــي الحـــارث، والعباس ، فتكون للمح الأصل المنقول عنه هذا العلم ، فهي صفة مثل:الضـــيغم، والحيدر ، وفي هذا يقول الفارسي :" فأما ما في التنزيل من قوله(٤):﴿ وَٱلۡيَسَعَ ﴿٨٦﴾﴾ ، فقد تكون اللام فيه زائدة؛ لأن نحو: "يزيد" و "يشكر" و "تغلب" إذا جعلت أعلامًا لم تدخلها اللام كما تدخل "الحارث". ومن قال (الليسع) أمكن أن يكون مـــن بـــاب "الحارث"؛ لأنه على ألفاظ الصفة كـــ "الضيغم"، و "الحيدر"، وإن كان أعجميًا فـــي

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لابن ميادة ، ينظر شرح المفصل لابن يعـــيش ١٣٥/١، الأمـــالي لابـــن الحاجب ٣٢٢/١، شرح التسهيل لابن مالك ٤١/١، المقاصد النحوية ٢٤٦/١، شرح أبيات مغنـــي اللبيب للبغدادي ٣٠٤/١.

(٢) تفسير الألوسي ٢٠٣/٤.

(٣) حجة القراءت ٢٦٠.

(٤) من الآية ٨٦/ من سورة الأنعام، والآية ٤٨/ من سورة ص .

هذا الوجه أيضًا، فالأشبه أن تكون زائدة؛ لأن الأعجمية يلحق هذه اللام شيء منها، ومما يقوي زيادة هذه اللام أن أبا الحسن حكى أنهم يقولون: "الخمسة العشر درهمًا"(١) .

وعلل لقراءة الكسائي (الليسع) بلامين: بأنه قرأ بذلك ؛ ليجعله اسمًا على صورة الصفات، فيحسن لذلك دخول لام المعرفة عليه. فيكون كالحارث، والعباس؛ لأن فيعلًا مثل: ضيغم، وحيدر كثير في الصفات، وليس في الأسماء المنقولة التي في أوائلها زيادة المضارعة ما يدخل فيها الألف واللام مثل: يشكر، وتغلب، ، فكذلك ما أعرب من الأعجمي؛ لأنّه لا يدخله لام المعرفة، وليس يخرج بذلك على أن يكون حمل ما لا نظير له ؛ لأنّه ليس في الأسماء الأعجمية الأعلام مثل: الحارث، والعباس (٢).

وقرأ أهل الحرمين، وأبو عمرو، وعاصم، (وَالْيَسَعَ) بلام واحدة مخفّفة، وحجتهم ذكرها اليزيدي عن أبي عمرو، فقال: هو مثل: اليسر، وإنما هو يسر، ويسع، فردت الألف واللام، فقال: اليسع مثل: اليحمد قبيلة من العرب، واليرمع الحجارة ، والأصل: يسع مثل يزيد، وإنما تدخل الألف واللام عند الفراء للمدح، فإن كان عربيًا فوزنه: يفعل، والأصل: يوسع مثل يصنع، وإن كان أعجميًا لا اشتقاق له فوزنه فعل، تجعل الياء أصلية(٣) .

واعترض على كون اليسع منقولًا من الفعل، بأن ذلك يأبى دخول (أل) عليه في الأصل وفي العارض(٤).

---

(١) ينظر الحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٥٠، المسائل الحلبيات ٢٨٩، ، ارتشاف الضرب ٨٧٧/٢، الهمع ٣١١/١.

(٢) الحجة للقراء السبعة ٧٥/٦.

(٣) الحجة للقراء السبعة٢٥٩.

(٤) تعليق الفرائد ١٥٤/٢.

وهذه القراءة فيها وجهان : أحدهما: أنه اسم أعجمي علم، والألف واللام فيه زائدة، كما زيدت في النسر، وهو الصنم؛ لأنه صنم بعينه، وكذلك قالوا في عمر والعمر، وكذلك اللات والعزى.

والثاني: أنه عربي، وهو فعل مضارع سُمِّي به، ولا ضمير فيه، فأعرب ثم نُكِّر، ثم عُرِّف بالألف واللام؛ وقيل: اللام على هذا زائدة أيضًا.

ويسع: أصله يوسِع بكسر السين، ثم حذفت الواو؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم فتحت السين من أجل حرف الحلق، ولم ترد الواو؛ لأن الفتحة عارضة. ومثله يطأ، ويقع، ويدع [١].

وعلى ذلك تكون (اليسع) بلام واحدة علمًا زيدت فيه (أل)، فأل هنا ليست للمح الأصل

،ولهذا نظير، ومنه ما حكاه أبو الحسن من قولهم : الخمسة العشر درهمًا، وقوله[٢] :

ولقد جَنَيْتُكَ أكمؤًا وعَساقِلًا ولقد نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ [٣] .

فأدخل في الاسم المعرفة الألف واللام، وهذا إنّما ينصرف إلى الزيادة، فكذلك تكون (وَالْيَسَعَ).

وردّ الكسائي هذه القراءة؛ لأنه لا يقال: اليفعل مثل اليحيى، وهذا الردّ لا يلزم؛ لأن العرب تقول:

اليعمل، واليحمد، ولو نكّرت يحيى لقلت: اليحيى .

وردّ أبو حاتم على من قرأ (الّيسع) أيضًا وقال: لا يوجد اليسع. قال أبو جعفر: وهذا الردّ لا يلزم، فقد جاء في كلام العرب حيدر، وزينب، والحق في هذا

---

(١) التبيان ٥١٦/١.

(٢) ا لبيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٤/٣، تخليص الشواهد صـ١٦٧، المقاصد النحوية ٤٦٥/١، التصريح ١٨٤/١، شرح أبيات مغني اللبيب ٣١١/١.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٧٥/٦.

أنه اسم عجميّ، والعجميّة لا تؤخذ بالقياس، إنما تؤدّى سماعًا، والعرب تغيّرها كثيرًا، فلا ينكر أن يأتي الاسم بلغتين [١].

وقد رد الفارسي القول الأول ، واستدل للثاني بالآتي:

أن الألف واللّام في اليسع، لا تخلو من أن تكون على حدّ الرجل إذا أريد المعهود أو الجنس ، أو على حدّ دخولها في العباس، فلا يجوز أن يكون على واحد من ذلك، ولا يجوز أن يكون على حدّ العبّاس؛ لأنّه لو كان كذلك كان صفة، كما أنّ العباس كذلك، ولو كان كذلك لوجب أن يكون فعلًا، ولو كان فعلًا: لوجب أن يلزمه الفاعل، ولو لزمه الفاعل لوجب أن يحكى من حيث كان جملة، ولو كان كذلك لم يجز لحاق اللّام له؛ لأنّ اللّام لا تدخل على الفعل، وليس بإشارة كقولك: هذا الرجل، فإذا لم يجز فيه شيء من ذلك ثبت أنّه زيادة [٢] .

من خلال ما تقدم يتبين أن (أل) في (اليسع) في قراءة من قرأ بلامين تحمل على كونها للمح الأصل ، وهو كونها وصفًا مثل: الحارث، والعباس ، ثم نقلت إلى العلمية مصحوبة بأل، فجاز اعتبار الأصل فيها، كما جاز اعتبار العارض، وهذا على قراءة الكسائي دون غيره .

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٠.

(٢) الحجة للقراء السبعة ٣/٣٤٥.

ما سُمِّي به من المثنى والجمع بين لمح الأصل واعتبار العارض

إذا سُمِّي شخص أو مكان باسم مشتمل على علامة التثنية أو الجمع، نحو: (زيدان، و زيدون) ، فإن هذا الاسم ليس مثنى أو جمعًا حقيقة؛ لأنه يدل على فرد واحد باعتبار العارض، وإن كان في أصل وضعه مثنى أو جمعًا ، وقد ألحقه العرب بالمثنى والجمع، فأعربوه إعراب المثنى؛ بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا، ومن العرب من يعربه بالحركات الظاهرة على النون، ويلزمه الألف في الأحوال كلها، وكذلك الجمع على ما يأتي تفصيله .

وقد أجاز النحاة في المسمى به من المثنى والمجموع على حده اعتبار أصله قبل التسمية واعتبار الوضع العارض له باعتباره علمًا ، وذلك بناء على السماع الوارد بذلك عن العرب ، وهو كالآتي:

إذا سمينا رجلًا بمثنى، أو مجموع جمع السلامة، كان لنا في المثنى مذهبان:

أحدهما: أن نحكي الإعراب قبل التسمية، فتقول: "هذا زيدان"، و"رأيت زيدين قائمًا"، و"مررت بزيدين جالسًا"، فيعرب بالحروف، كما كان إعرابه قبل التسمية به.

والثاني: أن لا نحكي الإعراب بعد التسمية، ونجري الإعراب في التثنية على النون، ونلزمه الألف في جميع أحواله ، فنقول: "هذا مسلمانُ"، و"رأيت مسلمانَ"، و"مررت بمسلمانِ"[١]،

وأما المجموع على حده ففيه أربعة أوجه:

الأول: أن يعرب الاسم بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها.

والثاني: أن يجعل "كغسلين" في التزام الياء وجعل الإعراب "على"النون ، ويصرف.

---

(١) ينظر الأصول في النحو ١٠٦/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤٤٣/٣، البديع في علم العربية ٧١٤/١.

والثالث: أن يجعل كعليون" في التزام الواو، وجعل الإعراب على النـــون ، ويمنع من الصرف؛ للعلمية وشبه العجمة.

والرابع: إلزامه الواو وفتح النون مطلقا[١] .

وقد ورد السماع بما يؤيد ذلك ، ومنه ما أنشده سيبويه لامرئ القيس[٢]:

تَنَوَّرْتُهَا مِن أَذْرِعَات وَأَهْلُهَا بِيَثْرِب أدْنى دَارِها نَظَرٌ عَالِي

واستدل سيبويه على ذلك بقولهم: " هذه عرفات مباركًا فيها " ؛ حيث نصب (مباركًا) باعتبار العلمية العارضة، ولو كانت نكرة لجرى عليها صفة، وبأنه لـــو كانت نكرة لدخلت عليها الألف واللام، وهي لا تدخل عليها [٣] . ومثل هذا للعرب فيه وجهان:

أحدهما: بقاء التنوين كما كان قبل التسمية به، وهي اللغة الفاشية، وبهـــا نزل القرآن الكريم .

والثاني: ترك صرفه، إلا أن من لم يصرفه من العرب قسمان: فمنهم مـــن يتركه على حاله كما لو كان منونًا، فينصبه ويجره بالكسرة ، فيقول: هذه عرفاتُ، ورأيت عرفاتِ، ومررت بعرفاتِ،

ومنهم من يجره وينصبه بالفتحة ،فيقول: رأيت عرفاتَ، ومررت بعرفاتَ[٤].

وبناء على جواز مراعاة حاله قبل التسمية وبعدها يكون حكمه في النســـبة إليه، فمن قال: "هذا زيدان" و"مررت بزيدين" فيما سُمِّي به، قال فـــي النســـب: "زيدي".

---

(١) ينظر الممتع الكبير لابن عصفور صـــ١١٠.، توضيح المقاصد ٣٤١/١، شرح الأشموني ١:٧٢، التصريح ٧٣/١.

(٢) البيت من الطويل ، ينظر ديوان امرئ القيس صـــ٣١(ت أبو الفضل إبراهيم) ، الكتاب ٢٣٣/٣، المقتضب ٣٣٣/٣، خزانة الأدب ٥٦/١.

(٣) المقاصد الشافية ٢٠٩/١.

(٤) المقاصد الشافية ٢٠٩/١، ٢١٠ .

ومن قال: "هذا زيدان"، و"مررت بزيدان"، قال في النسب: "زيداني"[١].

من خلال ما تقدم نجد أن هذا الموضع مما رُوعِي فيه الأصل الذي كان عليه قبل التسمية والعارض الذي طرأ على هذا الأصل بعد أن أصبح علمًا ، فأجيز فيه إعرابان عومل في أحدهما معاملة المفرد ، وفي الآخر معاملة المثنى أو الجمع باعتبار ما نُقِل منه ، وهذا فيه ما فيه من الاتساع في دائرة الأحكام ، سواء على المستوى النحوي (الإعراب ، والصرف وعدمه) أو على المستوى الصرفي (النسب) وهذا يعطي سعة للمتحدث في اختيار ما شاء من الاعتبارين، ولا حرج فقد ورد السماع بذلك .

(١) ينظر شرح الشافية للرضي ٢/١٠، شرح الكافية الشافية ٤/١٩٤١.

(أل) في أسماء الأيام بين لمح الأصل واعتبار العارض

اختلف النحاة في تعريف أسماء الأيام ، وهل هي معرفة بالألف واللام أو بغيرها؟ ومن هنا اختلف معنى (أل) وحكمها، وهو كالآتي :

ذهب جمهور النحاة إلى أن أسماء الأيام أعلام، تُوهِّمتْ فيها الصفة، فدخلت عليها (أل) التي للمح كالحارث، والعباس، ثم غلبت فصارت كالدبران؛ فالسبت مشتق من معنى القطع، والجمعة من الاجتماع، وباقيها من الواحد، والثاني، والثالث، والرابع، والخامس[١] ، وأنها تارة تستعمل بالألف واللام، وتارة دونها، ومعناها في الحالتين واحد[٢] .

قال سيبويه :" اعلم أن غدوة، وبكرة جعلت كل واحدة منهما اسمًا للحين، كما جعلوا أم حبين اسمًا للدابة معرفة. فمثل ذلك قول العرب: هذا يوم اثنين مباركًا فيه، وأتيتك يوم اثنين مباركًا فيه. جعل (اثنين) اسمًا له معرفة، كما تجعله اسمًا لرجل"[٣] .

وحكي ابن الأعرابي أنهم يقولون: "هذا العيوق طالعًا" ، و"وهذا عيوق طالعًا". وكذلك يفعلون بسائر أسماء النجوم الغالبة. ومن ذلك: هذا النابغة، ونابغة، بمعنى واحد، والتجريد من الأداة قليل، ومنه ما حكى سيبويه في نصه المتقدم من قول بعض العرب: " هذا يوم اثنين مباركًا فيه" ، فأل في (الاثنين) وسائر الأيام على هذا ليست للتعريف [٤] .ومع ورودالسماع بمثل هذا مجردًا من (أل) إلا أنه قليل [٥].

---

(١) ارتشاف الضرب ٩٦٧/٢، الهمع ٢٩٢/١.

(٢) التذييل ٣٢١/٢.

(٣) الكتاب ٢٩٣/٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٧٦/١، التذييل ٣٢١/٢، أوضح المسالك١٨٥/١.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٧٦/١.

قال السيوطي :" والأصح أن أسماء الأيام أعلام ولامها للمح" [١] .

بينما خالف المبرد في ذلك؛ حيث ذهب إلى أن (أل) في أسماء الأيام هي المُعَرِّفَة، فإذا زالت صارت نكرات[٢] .

وفي ذلك يقول :" وأما قولهم: الثلاثاء، والأربعاء، يريدون: الثالث، والرابع فليس بمعدول؛ لأن المعنى واحد، وليس فيه تكثير، ولكنه مشتق بمعنى اليوم كالعديل والعدل، والعديل: ما كان من الناس، والعدل: ما كان من غير ذلك، والمعنى فى المعادلة سواء، ألا ترى أن الخميس مصروف، فهذان دليلان، وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام؛ كما يلزم النجم، والدبران؛ لأنهما معرفة، وقد أبان ذلك الأحد، والاثنان؛ لأنه على وجهه، وقد فسرت لك باب العدل؛ لتتناول القياس من قرب، وتميز بعضه من بعض إن شاء الله"[٣] .

وقد رد المبرد الوارد عن العرب من نحو: " هذا يوم اثنين مباركًا فيه ، وذكر أن " اثنين " اسم اليوم لا يكون معرفة أبدًا إلا بالألف واللام، وأن قولهم:" مباركًا فيه" حال من النكرة[٤] .

وقد حكم النحاة على مذهب المبرد بأنه باطل؛ لمجيء الحال منه في الفصيح [٥] . والمعلوم أن الحال لا تأتي إلا من معرفة .

قال أبوحيان :" ومذهبه باطل بما حكى سيبويه مما قدمناه من مجيء الحال منه، والصحيح مذهب الجمهور من كون أسماء الأيام أعلامًا توهمت فيها الصفة، فدخلت عليها (أل) كما في الحارث، والعباس، ثم غلبت فصارت كالدبران، والنجم، وهي مشتقة من معنى الصفة، فالسبت من القطع، والجمعة من الاجتماع، وباقيها من الواحد، والثاني، والثالث، والرابع، والخامس"[٦] .

---

(١) الهمع ١//٢٨٩.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٩٦٧.

(٣) المقتضب ٣/٣٨٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/٦٠.

(٥) التصريح ١/١٨٨.

(٦) التذييل ٢/٣٢١.

من خلال ماتقدم يتبين أن مذهب الجمهور هو الصحيح ؛ لورود ما يؤيده من السماع، ولا حجة للمبرد في قوله، وبناء على تصحيح مذهب الجمهور يتبين أن النحاة قد نظروا إلى أصل أسماء الأيام واشتقاق معانيها كما ذكروا ، فتوهموا فيها معنى الوصف ؛ ولذا ألحقوها بالمنقول من الوصفية إلى العلمية ، فيجوز فيها اعتبار الأصل والعارض ، فمن راعى الصفة جاء بـ (أل) ، ومن راعى العارض حذفها ، ولكنها لما غلبت على شيء بعينه، أصبحت (أل) فيها للغلبة فلازمتها ، مع كونها زائدة ، ولكن ورود السماع بدونها يؤكد أنها مما يراعى فيه الأمران ، وإن كان تجريدها من اللام قليلًا .

(لعل) بين الترجي والتمني

اتفق النحاة على نصب المضارع الواقع بعد فاء السببية و واو المعية إذا كان جوابًا للنفى والطلب المحضين، ويدخل في ذلك كل من الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني[١] ، بينما اختلفوا في نصب المضارع بعد الفاء الواقعة في جواب الترجي، ولكن لما كان كل من الترجي والتمني مطلوب الحصول مع الشك فيه. والفرق بينهما أن الترجي توقع أمر مشكوك فيه أو مظنون، والتمني طلب أمر موهوم الحصول، وربما كان مستحيل الحصول، شبه الترجي بالتمني[٢] .

ولكون (لعل) موضوعة في أصل استعمالها للترجي[٣] ، وقد تأتي لمعان أخرى غير ذلك على خلاف بين النحاة، بالإضافة إلى لمح معنى التمني فيها، اختلف نظر النحاة في التعامل معها، فمن نظر إلى الأصل فيها من كونها للترجي منع النصب في جوابها؛ لأن الترجي ليس له جواب منصوب ، ومن لمح فيها معنى التمني أجاز النصب في جوابها [٤] ، وعلى ذلك إن أشرب الترجي معنى التمني نصب الفعل بعد الفاء في جوابه وإلا فلا[٥]. ولهذا ورد الخلاف على النحو الآتي:

منع الجمهور النصب بعد الترجي[٦] ؛ لكون الترجي في حكم الواجب، فلا ينصب الفعل بعد الفاء جوابًا له، وتأولوا الوارد من ذلك ،

وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، فأجازه الفراء ملحقًا الرَّجاءَ بالتّمنِّي، فجعلَ له جوابًا منصوبًا[٧] .

---

(١) شرح المكودي على الألفية صـ ٢٨٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥٧٠/٤.

(٣) الجنى الداني صـ ٥٧٩.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب صـ٤٠٠.

(٥) حاشية الصبان ٤٥٨/٣.

(٦) شرح المكودي صـ ٢٨٥.

(٧) ينظر اللمحة في شرح الملحة٨٩٠/٢ ، توضيح المقاسد . الهمع ٣٩٠/٢.

قال الفــراء :" وقولــه[1]:﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ٣٧ ﴾ بالرفع، يرده على قوله: «أبلغ» . ومن جعله جوابًا للعلي نصبه، وقــد قــرأ بــه بعض القراء[2]، قال: وأنشدني بعض العرب[3]:

عَلَّ صُروفَ الدَّهرِ أو دُوَلاتِها تُدِلننا اللَّمَّةُ من لَمَّاتِها

فَتَستَرِيحَ النفسُ من زَفراتِها

فنصب على الجواب بلعل" [4] .

وقال ابن مالك :" وألحق الفراء الرجاء بالتمني فجعل له جوابًا منصــوبًا ، وبقوله أقول؛ لثبوت ذلك سماعًا"[5] .

وأيده ابن الصائغ بقوله :" ويجب قبوله لثُبوته سماعًا؛ لقراءة حفص عــن عاصم: ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ٣٧ ﴾ [6] .

وقد قال الشاطبي بقياسه، كما يقوله الكوفيون، خلافا للبصريين ، لكن ليس على ما يتأوله الكوفيون، بل على ما يتأوله البصريون[7].

وصححه العيني قائلًا :"وجواز النصب بعد(لعل) هو الصحيح؛ لثبوت ذلك في النظم والنثر،قَالَ تَعَالَى:﴿ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ٤ ﴾ [8].

وسماع الجزم بعد الترجي عند سقوط الفاء، يــدل علــى تــرجيح مــذهب الكوفيين في نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي[9] .

---

(١) من الآية ٣٦،٣٧/ من سورة غافر.

(٢) قرأ عاصم فى رواية حفص {فاطلع} نصبًا ، وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم {فاطلع} رفعًا، ينظر السبعة في القراءات صـــ٥٧٠، الحجة في القراءات السبع صـــ٣١٥.

(٣)البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣١٧/١، شرح الكافية الشافية ١٥٥٤/٣، المقاصد النحوية ١٨٧٨/٤، حاشية الصبان ٤٥٨/٣.

(٤) معاني القرآن للفراء ٩/٣.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٤، شرح الكافية الشافية ١٥٥٤/٣.

(٦) اللمحة في شرح الملحة٨٩١/٢.

(٧) المقاصد الشافية ٦/ ٨٥.

(٨) المقاصد النحوية ١٨٧٩/٤.

(٩) ارتشاف ١٦٨٤/٤،١٦٨٣.

والنصب بعدها ليس بكثير، فلم يطرد في الكلام أن يقال: لعلك تأتينا فتحدثَنَا، ولكنه قد جاء في الكلام الفصيح الذي هو القرآن، فلا يقال: إنه ممتنع[١].

وقد خرج النحاة بعض الآيات القرآنية على كون النصب فيها في جواب الترجي وفقًا لمذهب الفراء، ومن ذلك :

قول الزمخشري في قوله تعالى: [٢] ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ أنه يجوز كون (تجعلوا) منصوبًا في جواب الترجى، وهو قوله تعالى:[٣] ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ على حد النصب في قراءة حفص[٤] [٥] .

وهو اختيار ابن الحاجب في توجيه قوله تعالى: [٦] ﴿ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ ﴿٥٢﴾ ﴾، فقوله (فيصبحوا) منصوب بالفاء في جواب الترجي بعسى، وعقب العلائي على قوله " بأنه وجه لا تكلف فيه، وهو أرجح الوجوه"[٧] .

وكذلك تخريج الألوسي قوله تعالى:[٨] ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ﴿٤﴾ ﴾ ؛ حيث قرأ الأكثر (فتنفعُه) بالرفع عطفًا على يَذَّكَّرُ، وبالنصب قرأ عاصم، والأعرج، وأبو حيوة ، وابن أبي عبلة، والزعفراني،[٩] وهو عند البصريين بإضمار(أن) بعد الفاء، وعند الكوفيين في جواب الترجي، وهو كالتمني عندهم ينصب في جوابه.

---

(١) المقاصد الشافية ٦/٨٤.

(٢) من الآية ٢٢/ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٢١/ من سورة البقرة.

(٤) ينظر السبعة في القراءات صـ٥٧٠، الحجة في القراءات السبع صـ٣١٥.

(٥) مغني اللبيب صـ٧١٤.

(٦) من الآية ٥٢/ من سورة المائدة.

(٧) الفصول المفيدة في الواو المزيدة صـ ٢٣٢.

(٨) الآية ٣، ٤/ من سورة عبس.

(٩) ينظر معاني القراءات للأزهري ٣/١٢١، حجة القراءات صـ٧٤٩.

ثم ذكر أن النصب يؤيد رجوع ضمير (لعله) على الكافر؛ لإشمام الترجي معنى التمني؛ لبعد المرجو من الحصول أي بالنظر إلى المجموع[١] .

وذكر ابن هشام أن هذا الوجه لا يجيزه بصري، وهم يتأولون قراءة حفص إما على أنه جواب للأمر، وهو قوله: ابن لي) ، أو على العطف على(الأسباب) ، أو على معنى ما يقع موقع (أبلغ،) وهو أن أبلغ [٢] .

وتأولوا قراءة النصب أيضًا بأن "لعل" أشربت معنى "ليت"؛ لكثرة استعمالها في توقع المرجو، وتوقع المرجو ملازم للتمني[٣].

معقبًا بقوله :" ثم إن ثبت قول الفراء بأن جواب الترجى منصوب كجواب التمني فهو قليل، فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها! [٤] .

من خلال ما تقدم يتبين أن هناك خلافًا بين النحاة في نصب الفعل بعد الفاء الواقعة في جواب الترجي ، فمن نظر لاعتبار أصل الترجي في كونه بمعنى الواجب لا يجيز النصب، ويتأول الوارد منه ، ومن لمح في الترجي معنى التمني أجاز النصب في جوابه باعتبار العارض، وهو تحقق معنى التمني لا الترجي ، وهذا يضاف لقائمة اعتبار الأصل والعارض، وقد ورد النصب بعد الترجي في النثر والشعر، فلا ينبغي حمله على الضرورة ، وإن كان قليلًا، فيكتفى بالوارد منه.

(١) تفسير الألوسي ٢٤٣/١٥.

(٢) مغني اللبيب صـ ٧١٤.

(٣) ينظر التبيان ١١٢١/٢، التصريح ٣٨٦/٢.

(٤) مغني اللبيب صـ٧١٥.

الضمير في تابع المنادى بين اعتبار الأصل والعارض

إذا كان تابع المنادى مشتملًا علي ضمير؛ جاز أن يكون ضمير غيبة؛ وهو الأصل؛ وذلك باعتبار أن لفظ المنادى اسم ظاهر؛ والاسم الظاهر من قبيل الغيبة؛ وجاز أن يكون الضمير للخطاب؛ نظرًا لكون المنادى مخاطبًا ، وهذا يشمل توابع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب(١) .

قال ابن جني:" كذلك التوكيد جار مجرى الوصف تقول: يا تميم أجمعون، وإن شئت: أجمعين، وتقول: يا تميم كلكم وكلهم، بالنصب لا غير"(٢) .

كما قال ابن يعيش:" وجاز أن تقول: "كلكم" بلفظ الخطاب؛ لأن المنادى مخاطب. وجاز أن تقول: "كلهم" بلفظ الغيبة؛ لأن المنادى، وإن كان مخاطبًا، إلا أن لفظ الاسم الظاهر موضوع للغيبة. ألا تراك تقول: "زيد فعل" ولا تقول: "فعلت"، وإن كنت تخاطب زيدًا المذكور "(٣) .

واستدلوا بورود السماع بذلك ؛ حيث اجتمع الاعتباران في قول الشاعر(٤):

فيَا أيُّهَا المُهدِي الخَنَا مِن كَلامِهِ كأَنَّك يَضْفُو في إزارِك خِرنِقُ

فجاء بضمير الغيبة في قوله: "من كلامه"، وبضمير الخطاب في قوله: "في إزارك".

وتوضيح ذلك أن للمنادى اعتبار حضور من قبل ما عرض له من المواجهة، واعتبار غيبة؛ لأنها الأصل ، فباعتبار العارض يقال: "يا تميم كلكم"، و"يا زيد نفسك". فنأتي بالضمير مشعرًا بالحضور المتجدد بالنداء، كأنك قلت: أدعوك أو أدعوكم ؛ وتقول: نفسك وكلكم،

---

(١) اللباب ٣٣٤/١، أوضح المسالك ٢٦/٤(الهامش) .

(٢) اللمع في علم العربية صـ١١٠.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣٣١/١.

(٤) البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ١٣١٦/٣، التصريح ٢٢٧/٢، الهمع ٢٣٦/٣.

وباعتبار الأصل يقال: "يا تميم كلهم"، و"يا زيد نفسه، فنأتي بضمير يشعر بالغيبة التي كانت قبل عروض النداء، كأنك قلت: أدعو زيدًا نفسه ، وأنادي تميمًا كلهم(١).

هذا مذهب الجمهور بينما ذهب الأخفش إلى وجوب كون الضمير المتصل بتابع المنادى ضمير غيبة؛ معللًا ذلك بأن المنادى في نحو: "يا تميم كلهم" و"يا زيد نفسه" ، اسم ظاهر، وليس موضوعًا للخطاب(٢)، فإن جاء ضمير حضور؛ نحو: "يا تميم كلكم"؛ فإن رفعت كلكم؛ فهو مبتدأ خبره محذوف؛ وإن نصبته فهو مفعول به لفعل محذوف(٣)..

ورده ناظر الجيش قائلًا :" ولا يخفى ضعف هذا القول، ولهذا لم يعول عليه، ...، بل قد قال ابن عمرون: قيل رد الضمير بلفظ الخطاب أولى اعتبارًا بالمعنى. قال: فإن قيل يلزم أن يكون أنت الذي فعلت أولى من أنت الذي فعل، والأمر بخلافه. فالجواب: أن الذي فعل جزء مستقل، وأنت جزء مستقل ، بخلاف التأكيد فهو والمؤكد كجزء واحد" (٤).

وفيما ورد من السماع رد على الأخفش في منعه مراعاة العارض(٥).

من خلال ما تقدم يتبين أنه يجوز في ضمير تابع المنادى مراعاة الأصل والعارض ، وهذا ما ورد به السماع صريحًا عن العرب وتأوله الأخفش ، وبهذا يتبين لنا أن هذا الموضع مما راعى فيه العرب اعتبار الأصل والعارض ، فمن نظر لحال المنادى واعتبره ــ أتى بالضمير للخطاب، ومن لمح الأصل فيه، وأنه اسم ظاهر في الأصل قبل أن ينادى أتى بضمير الغائب .

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٣/٣، ٤٠٤، شرح الكافية الشافية ١٣١٦/٣، المساعد ٥١٦/٢.

(٢) تمهيد القواعد ٣٥٧٦/٧.

(٣) ينظر التصريح ٢٢٧/٢، ارتشاف الضرب ٢٢٠٢/٤، أوضح المسالك ٢٦/٤(الهامش) ،.

(٤) تمهيد القواعد ٣٥٧٦/٧.

(٥) التصريح ٢٢٧/٢.

(أفعل) بين الصرف وعدمه)

الأصل أن كل (أفعل) مؤنثه (فعلاء) لا ينصرف معرفة للتعريف ومثال الفعل، ولا نكرة للوصف ومثال الفعل[١] ،إلا إذا كان (أفعل) صفة مثل: أصفر، وأحمر، وسمينا به ؛ أي أنه انتقل من الوصفية إلى العلمية ، ثم نُكِّر بعد ذلك، فقد وقع الخلاف في صرفه بين سيبويه والأخفش ؛ فسيبويه لم يصرفه ، والأخفش، والمبرد يصرفانه[٢] .

قال سيبويه :" اعلم أن (أفعل) إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو: أذهب وأعلم. قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة؟ فقال: لأن الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل؛ إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه، وذلك نحو: أخضر، وأحمر"[٣] .

فسيبويه يبقيه غير منصرف؛ للوزن، وعود الوصف الأصلي، بناء على أن الزائل العائد كالذي لم يزل [٤] .

ويمنع من صرفه بعد تنكيره ، كما كان يمنعه في حال تعريفه؛ إلا أن المانع من الصرف مختلف؛ ففي حال التعريف المانع من الصرف التعريف ووزن الفعل، وفي حال التنكير شبهه بحاله قبل التسمية[٥] .

قال أبو حيان :"وهو الفصيح، لورود السماع بذلك "[٦] .

---

(١) اللمع في العربية صـ١٥٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٦١/٣، اللباب في علل البناء ٥١٢/١.

(٣) الكتاب ١٩٣/٣.

(٤) التصريح ٣٥٠/٢.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٩٣/١.

(٦) ارتشاف الضرب ٨٨٨/٢.

وحجته كالآتي : أن (أفعل) قبل أن يسمى به ـــ اسم، وإن كان صفة، وقد كان في حال التنكير غير منصرف، فإذا سميت به فحكم الصفة لم يرتفع عنه، وتصير التسمية به كالعارية، فإذا نكر فإنه يرجع إلى تنكير كان له وهو صفة، فكأنه يرجع إلى الحال الأولى التي كان لا ينصرف فيها[١]. والدليل على صحة ذلك إجماع النحويين على قولهم: مررت بنسوة أربع، فيصرفون أربعًا؛ لأنه اسم في الأصل، ولكن استعمل وصفًا، ولو راعوا فيه حكم الوصف، لم ينصرف في هذه الحالة؛ لأنه على وزن الفعل وهو صفة، فلما تقوى حكم الاسم، بأن استعملوه صفة، وكذلك أنه وإن استعمل اسمًا فحكم الصفة باق فيه، فلذلك انصرف[٢].

وقد رُجِّح مذهب سيبويه بإجماعهم على ترك صرف نحو (أدهم، وأبطح) مما استعمل استعمال الأسماء من هذه الصفات.

وذلك لأنه ليس في تسميتهم بـ (أحمر) ونحوه أكثر من أن يستعملوها استعمال الأسماء، وقد سلبوا عنها معنى الصفات. وهذا المعنى موجود في قولهم: (أدهم) وبابه، وقد امتنعوا من صرفه، فكذلك ينبغي أن يكون (أحمر) وبابه إذا سمي به، ثم نكر[٣].

ومما يدل على أن الوصفية الأصلية معتبرة مع غير العلمية إطباق العرب على منع صرف: أسود، وأرقم للحية، ولا مانع إلا الصفة الأصلية ووزن الفعل. ويدل على أن العلمية مانع من اعتبار الصفة الأصلية أطباق العرب على صرف باب: حاتم، إذا كان علمًا، ولو اعتبرت الصفة الأصلية فيه لكان غير منصرف. وسره أنهم كرهوا الوصفية مع ما يضاد تحقيقها سبباً لحكم واحد[٤].

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٦١/٣

(٢) علل النحو صـ٤٥٨.

(٣) المقاصد الشافية٥/٥٩٢.

(٤) أمالي ابن الحاجب ٤٨٢/٢.

وقد عُلِم أن المعتبر في هذا الباب إنما هو أصالة الوصف؛ ولذلك لم يؤثر عروض الاسمية في (أدهم) بل منع الصرف؛ نظرًا إلى أنه صفة في الأصل، ولم يؤثر عروض الوصفية في (أكلب) من قولنا: مررت بقوم أكلب؛ أي: أخساء، فلما كان المعتبر إنما هو أصالة الوصف، وكانت هذه الأسماء صفات قبل العلمية، اعتبر فيها بعد زوال العلمية ما كانت عليه قبلها(١).

وأما الأخفش فذهب إلى أن (أحمر) إنما امتنع من الصرف في النكرة ؛ لأنه على وزن الفعل وهو صفة، فإذا سمي به زال عنه حكم الصفة، فامتنع من الصرف؛ لأنه معرفة، ولأنه على وزن الفعل، فإذا نُكِّر بقيت علة واحدة، وهي وزن الفعل، فلذلك انصرف. ومعنى الوصف الأصلي قد ذهب بالتسمية (٢) .

ووافقه ابن يعيش قائلًا :" وأرى القياس ما قاله أبو الحسن، وكذلك ما كان نحوه، مثل: "سكران، وعطشان"، إذا سُمِّي بشيء من ذلك، ثم نكر، فهو على الخلاف " (٣) .

وأجاب الجمهور بما يأتي:

ـ أنه الآن ليس وصفًا، ولكنه شبيه بالوصف، وشبه العلة في هذا الباب علة (٤).

ـ أن هناك فرقًا بين الفرع والأصل المقيس عليه، وهو أن الأصل لم يخلف التعريف عند زواله بالتنكير علة أخرى، والفرع كانت العلمية فيه مانعة من اعتبار الوصفية الأصلية، فلما زالت بالتنكير وجب اعتبارها عند زوال المانع لقيام السبب (٥) .

---

(١) تمهيد القواعد ٨/٤٠٤٠ .

(٢) علل النحو ٤٥٨.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/١٩٣.

(٤) الهمع ١/١٢٩.

(٥) أمالي ابن الحاجب ٢/٤٨٢.

ـ أنه لو انصرف "أحمر" بعد التنكير لانصرف "أفضل منك" إذا سُمِّي به بعد التنكير، وهم موافقون في ذلك. فلما جاءت "منك" مع "أفضل" صار بها كـ "أحمر"، فوجب منع صرفه بعد التنكير ، فكذلك منع صرف "أحمر"[١] .

بينما ذهب الفراء، وتبعه ابن الأنباري، إلى أن (أحمر) إذا سُمِّي به رجل أحمر لم يصرف في معرفة ولا نكرة. وإن سُمِّي الأسود مثلًا بـ (أحمر) انصرف في النكرة، ولم ينصرف في المعرفة [٢] ؛ لخلوص الاسمية وذهاب معنى الوصفية[٣] .

وذهب الفارسي إلى أنه إذا نكر بعد التسمية جاز فيه الصرف وتركه؛ لأن أفعل هذا الذي هو صفة في الأصل حين سُمِعت به العرب تارة اعتبرت أصله فجمعته جمع أحمر، وتارة اعتبرت ما آل إليه من الاسمية، فجمعته جمع الأسماء، فقالوا في (أحوص) العلم: حُوص ، كما قالوا في أحمر: حُمْر، وقالوا فيه: أحاوص، كما قالوا في أحمد: أحامد، فمن جمعه جمع الصفات ينبغي له أن لا يصرف، ومن جمعه جمع الأسماء ينبغي له أن يصرفه [٤] .

ورجح ناظر الجيش مذهب الفارسي قائلًا :" وأقول: إن القول بجواز الصرف وتركه إذا نكر بعد التسمية ليس ببعيد، لكن ليس للعلة التي ذكرها أبو علي، بل يقال: إن هذا الاسم أصله الوصف وقد زال عنه ذلك بالعلمية، فإذا نكر كان لنا اعتباران: إن اعتبرنا أصله بأن لحظنا الصفة التي كان عليها منعناه"[٥] .

ومعنى لحظ الأصل هنا اعتبار الوصف، وليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الصفة الأصلية حتى يكون معنى رب أحمر: رب شخص فيه معنى الحمرة،

---

(١) الامالي لابن الحاجب ٤٨٣/٢.

(٢) تمهيد القواعد ٤٠٤٢/٨.

(٣) الهمع ١٢٩/١.

(٤) تمهيد القواعد ٤٠٤١/٨.

(٥) تمهيد القواعد ٤٠٤١/٨.

بل معنى رب أحمر: رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان أسود أو أبيض أو أحمر، فمعنى اعتبار الوصف الأصلى بعد التنكير أنه كالثابت مع زواله؛ لكونه أصليًا، وزوال ما يضاده وهو العلمية، فصار اللفظ بحيث لو أراد مريد إثبات معنى الوصف الأصلى فيه لجاز بالنظر إلى اللفظ؛ لزوال المانع.

وقد علق محقق الشافية على هذا المذهب قائلًا :" هذا، والحق أن اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شئ خلاف الأصل؛ إذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجودًا، فالأولى أن يقال: إن اعتبر معنى الوصف الأصلى في حال التسمية كما لو سُمِّى مثلا بأحمر من فيه حمرة، وقصد ذلك، ثم نكر، جاز اعتبار الوصف بعد التنكير؛ لبقائه في حال العلمية أيضًا، لكنه لم يعتبر فيها؛ لأن المقصود الأهم في وضع الأعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة، ولذلك تراها في الأغلب مجردة" (١).

أقول ، أنه لا مانع من اعتبار الأصل والعارض ؛ حيث ورد عن العرب في غير هذا الموضع مما يتضمنه هذا البحث مراعاة الأصل والعارض معًا ، فالمرجع في ذلك لما اعتبرته العرب، وقول الفارسي يعد من التركيب المذهبي ؛ حيث ركب بين مسألتي: جمع ما كان على (أفعل) بين اعتبار الأصل والعارض، وصرف أفعل بين الأصل والعارض، فكما روعي الاعتباران في الجمع، ينبغي حمل الصرف وعدمه على اعتبار الوجهين معًا ، وهذا أولى لكي يسير باب (أفعل) على وتيرة واحدة .

(١) شرح الشافية للرضي ١٦٩/٢.(الهامش) .

(أخيل، وأجدل، وأفعى) بين اعتبار الأصل والعارض

من العلل المانعة من الصرف الوصفية ووزن الفعل ، ولكن ذلك بشرطين:

أحدهما: أصالة الوصفية كـ (أحمر) وشبهه، فلا أثر لعروضها في المنع ولا لعروض الاسمية في الصرف(١).

والثاني: أن لا تلحقه تاء التأنيث، إما لأن للمؤنث فيه صيغة تخصه كـ (أحمر)، وإما لأنه لا مؤنث له من لفظه (٢).

قال أبو سعيد:" اعلم أن أفعل قد يكون اسمًا، وقد يكون صفة، وقد تكون الصفة جارية مجرى الاسم، فإذا كان اسمًا فهو منصرف في النكرة، غير منصرف في المعرفة، وذلك مثل " أفكل " و " أيدع " .....، وأما الصفة " فأصفر "، و " أحمر "، وما جرى مجراهما" (٣).

وبناء عليه يتعين في (أفعل) أن يكون وصفًا أصليًا، فلو كان اسمًا وعرضت له الوصفية فلا يمنع من الصرف ، وهذا لا خلاف فيه ، ولكن ورد عن العرب بعض الأسماء التي لمح فيها معنى الوصفية ؛ لذا كانت محل خلاف .

وفي هذا يقول سيبويه :" هذا باب ما كان من (أفعل) صفة في بعض اللغات واسمًا في أكثر الكلام ، وذلك: أجدل، وأخيل، وأفعى. فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسمًا، وقد جعله بعضهم صفة؛ وذلك لأن الجدل شدة الخلق، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد" (٤).

وعبارة سيبويه هنا تفيد أنها لغات واردة عن العرب، فبعض العرب لمح فيها معنى الصفة . وهي: القوة" في أجدل، "والتلون" في أخيل، "والإيذاء" في

---

(١) الكافية في النحو صـ ١٢.

(٢) تمهيد القواعد ٣٩٧٩/٨.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٦٥/٣.

(٤) الكتاب ٢٠٠/٣.

أفعى[١]، فاعتبرها صفات محضة، والبعض الآخر استعملها اسمًا لا وصفًا، فصرفت لذلك ، وقد ورد السماع بمنعها من الصرف لاعتبار الصفة فيها، ومنه قول القطامي[٢]:

كَأَنَّ العُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ فِرَاخُ القَطَا لاَقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيا

فمنع صرف أجدل، وهو مفعول لاقين .

وقول حسان بن ثابت الأنصاري – رضي الله عنه[٣] :

ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالأُمُورِ وَشِيمَتِي فَمَا طَائِرِي يَوْما عَلَيْكَ بِأَخْيَلاَ

فمنع صرف أخيل [٤].

وقد علق البغدادي على البيت الأول قائلًا:" وفي هذا البيت دليل على قوة امتناع الصرف في أجدل، وأنه من باب أفعل الذي مؤنثه فعلاء، ومن صرفه شبهه بأرنب وأفكل، وهو أضعف الوجهين، وإن كانوا قد قالوا في جمعه: أجادل، مثل أرانب، فقد قالوا أيضًا: الأباطح والأجارع، ولكنهم لا يصرفونهما من حيث قالوا في المؤنث: بطحاء وجرعاء، وكذلك القول في أبرق وبرقاء" [٥] .

وقد أشار المبرد إلى الأجود من القولين السابقين قائلا :" (هذا باب ما كان من أفعل نعتًا يصلح فيه التأويلان جميعًا)، فمن ذلك أجدل، وأخيل، الأجود فيهما أن يكونا اسمين؛ لأن الأجدل إنما يدل على الصقر بعينه، والأخيل أيضًا: اسم طائر، فإن قال قائل: إن (أجدل) إنما هو مأخوذ من الجدل، وهى شدة الخلق، وأخيل إنما هو أفعل مأخوذ من الخيلان، وكذلك أفعى إنما هو (أفعل) مأخوذ من

---

(١) التصريح ٣٢٥/٢.

(٢) البيت من الطويل ، ينظر ديوان القطامي (تحقيق السامرائي) صـ ١٨٢، شرح ابن الناظم صـ٤٥٤، المقاصد النحوية ١٨٢٣/٤، شرح الأشموني ١٤٠/٣، التصريح ٣٢٥/٢.

(٣) البيت من الطويل ، ينظر الديوان ٤٤/١(تحقيق وليد عرفات) ، اللمحة في شرح الملحة ٧٥٠/٢، المقاصد الشافية ٥٩٦/٥، التصريح ٣٢٥/٢

(٤) التصريح ٣٢٥/٢.

(٥) شرح أبيات مغني اللبيب ٣٠/٣.

النكادة، قيل له: فإنه كذلك، وإلى هذا كان يذهب من يراه نعتًا، ولا يصرفه في معرفة ولا نكرة، وليس بأجود القولين، وأجودهما: أن تكون أسماء منصرفة في النكرة؛ لأنها – وإن كان أصلها ما ذكرنا – فإنما تدل على ذات شئ بعينه، ألا ترى أن أجدل لا يدل إلا على الصقر، تقول: أجدل بمنزلة قولنا: صقر، ومثل ذلك أخيل؛ لأنه يدل على طائر بعينه" [١] .

وعلى ذلك تكون هذه الألفاظ، وهي أجدل للصقر، وأخيل لطائر، وأفعى للحية، ليست بصفات، فكان حقها أن لا تمنع من الصرف، ولكن منعها بعضهم؛ لتخيل الوصف فيها، فتخيل في أجدل معنى القوة، وفي أخيل معنى التخيل، وفي أفعى معنى الخبث، فعلة منعها: وزن الفعل والصفة المتخيلة، والكثير فيها الصرف؛ إذ لا وصفية فيها محققة[٢].وبعض العرب يمنعها الصرف التفاتًا إلى معنى الصفة التي لأجلها سميت هذه الحيوانات بذلك، وهي القوة، والتلون، والإيذاء، إلا أن ذلك في "أجدل" و "أخيل" أبين، لظهور معنى الاشتقاق [٣] .

وهذه الأسماء لم تعرض لها الوصفية غاية الأمر أن الوصفية تتخيل فيها، فالعارض لها تخيل الوصفية لا نفس الوصفية؛ إذ لا يلزم من تخيل شيء تحققه[٤]،فبعضهم يجعلها وصفًا نظرًا إلى المعنى، ولا يصرفها ، وبعضهم يجعلها أسماء ويصرفها [٥] ، فالذي قد استعمل (أجدلًا) ونحوه اسمًا لم ينقله من الوصفية إلى الاسمية، ومن اعتقد وصفيته فإنما اعتبر معنى الاشتقاق مجردًا، وذلك موجود في أصل الوضع، فكل واحد من الاستعمالين ممتاز من الآخر، فلم يكن ليرد أحدهما في الصرف أو عدمه إلى الآخر؛ لاستحقاق كل واحد منهما الأصالة، ولا يضر في هذا كون أحد الوجهين أكثر من الآخر إذا كان أصلًا في نفسه [٦].

(١) المقتضب ٣/٣٣.
(٢) شرح ابن عقيل ٣/٣٢٥.
(٣) اللمحة في شرح الملحة ٢/٧٤٩.إرشاد السالك ٢/٧٤٠.
(٤) حاشية الصبان ٣/٣٤٨.
(٥) البديع في علم العربية ٢/ ٢٦٨، شرح الكافية الشافية ٣/١٤٥٢.
(٦) المقاصد الشافية ٥/٥٩٧.

وعلى العكس مما تقدم في أخيل وأجدل وأفعى من كون الأكثر فيهن الاسمية، ولكن لا يمنع ذلك لمح الوصف فيها ، ما ورد عن العرب من نحو أبطح، وأجرع، وأبرق، من مراعاة الاسمية العارضة فيها ، مع أن أصلها الوصفية ، ولكن استعمل استعمال الأسماء، فيقال: كأبطح، وهو المكان المنبطح من الوادي، وأجرع، وهو المكان المستوي، وأبرق، وهو المكان فيه لونان، فالأكثر منعه اعتبارًا بأصله ولا يعتد بالعارض، وشذ صرفه إلغاء للأصل واعتدادًا بالعارض(١).

فكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في أجدل، وأخيل، وأفعى، كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية في أبطح، وأجرع، وأبرق، فصرفها بعض العرب، واللغة المشهورة منعها من الصرف؛ لأنها صفات استغني بها عن ذكر الموصوفات، فيستصحب منع صرفها، كما استصحب صرف أرنب، وأكلب حين أجري مجرى الصفات، إلا أن الصرف ــ لكونه الأصل ــ ربما رجع إليه بسبب ضعيف، بخلاف منع الصرف فإنه خروج عن الأصل، فلا يصار إليه إلا بسبب قوي(٢):

وعلى ذلك فهذه الألفاظ وإن استعملت استعمال الأسماء لكن لوحظ فيها معنى الوصف، فمنعت الصرف وهو أولى، ولذلك جاء تأنيثها: بطحاء، وبرقاء، وجرعاء، ولوحظ كونها استعملت أسماء فصرفت (٣) .

وبناء على ما تقدم نجد أن لمح الأصل عامل رئيس في الأحكام النحوية، فبالرغم من كثرة استعمال بعض الألفاظ اسمًا إلا أن لمح الوصف فيها من قبل العرب غيَّر مجرى الحكم عليها، فأصبحت يتنازعها جانبان؛ جانب الأصل وهو الاسمية، وجانب لمح المعنى وهو الوصفية ، فاعتبر فيها الجانبان، فاستحقت الصرف ومنعه لذلك ، ولا نستطيع أن نقول :إن الأصل فيها أولى وهو الاسمية؛ لأن المعنى فيها قائم على الوصف، وهو أصل أيضا باعتباره لغة واردة عن العرب ، وقد ورد السماع بالاعتداد به .

---

(١) الهمع١/١١٦، المساعد على تسهيل الفوائد ٣/١٥.

(٢) ينظر الكافية الشافية ٣/١٤٥٣، تمهيد القواعد ٨/٣٠، شرح الأشموني ٣/١٤٢.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/٨٦٠.

المبحث الثاني:

اعتبار الأصل والعارض في الحكم الصرفي،

ويندرج تحته المسائل الآتية:

ـ جمع (أفعل ـ فعلاء) بين مراعاة الاسمية والوصفية

ـ جمع (فَعْلَة) بين لمح الأصل واعتبار العارض

ـ تصغير العلم المؤنث.

ـ(فَعَل ، وافتعل) بين التصحيح والإعلال

جمع (أفعل ـ فعلاء) بين مراعاة الاسمية والوصفية

الأصل في الاسم الذي على وزن (أفعل) أن يجمع على (أفاعل) ، أما إذا كان (أفعل) صفة فإنه يجمع على (فُعْل) ، وإلى هذا أشار سيبويه قائلًا: " وأما أفعل إذا كان صفة فإنه يكسر على فُعْل كما كسروا فعولاً على فعل، ....، وذلك: أحمر وحُمْر، وأخضر وخُضْر،.والمؤنث من هذا يجمع على فُعْل، وذلك: حمراء وحُمْر، وصفراء وصُفْر.وأما الأصغر والأكبر فإنه يكسر على أفاعل. ألا ترى أنك لا تصف به، كما تصف بأحمر ونحوه، لا تقول: رجل أصغر، ولا رجل أكبر. ....، فلما لم يتمكن هذا في الصفة كتمكن أحمر أجري مجرى أجدل وأفكل، كما قالوا: الأباطح والأساود، حيث استعمل استعمال الأسماء"(١).

ولكن ورد عن العرب (أفعل)علمًا مجموعًا على (أفاعل) وعلى (فُعْل)، فجمعوه على كلا الوزنين، بالرغم من كون أحدهما خاصًا بالاسم والآخر خاصًا بالصفة ، ومنه قول الشاعر(٢):

أتَانِي وَعِيدُ الحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَر فَيَا عَبْد عمرو لو نَهَيْت الأحاوِصا

وقد وجهه النحاة على النحو الآتي:

علق الزمخشري على ذلك: بأن قول الشاعر المتقدم منظور فيه إلى جانبي الوصفية والاسمية(٣) .

وتحدث ابن يعيش عن حكم العلم الذي بالألف واللام، كما ورد في قول الشاعر السابق معللًا لذلك بأن الألف واللام فيه بعد النقل إشعار ببقاء معنى الصفة، ولذلك يجري عليه أحكام الصفة، كما في بيت الأعشى ،فجمعه جمع

---

(١) الكتاب ٣/٦٤٤.

(٢) البيت للأعشى ، من الطويل.

ـ ينظر ديوان الأعشى صـ١٤٩(ت د/ محمد حسين)، المسائل الحلبيات صـ ٢٨٥، شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٠، المقاصد الشافية ٦/٤٧٣.

(٣) المفصل ٢٤٢.

الصفة كما يجمع قبل النقل، على حد "أحمر"، و"حُمْر"[١]. مدعمًا قوله بتعليل الخليل: "كأنهم جعلوه الشيء بعينه" ؛ يريد أنهم لمحوا اتصافه بمعنى ذلك الاسم[٢]. فقالوا في «أحوص» العلم: حُوص، كما قالوا في أحمر:حُمْر، وقالوا فيه: أحاوص، كما قالوا في أحمد: أحامد [٣] .

فعلى هذا التقدير تدخل الصفات المسمى بها تحت حكم الأسماء؛ لأنها قد انتقلت إلى الاسمية، غير أنهم أجازوا لحظ الأصل بعد التسمية رعيًا له، كما رعوه في باب "ما لا ينصرف" [٤].فأصل الحوص : ضيق مؤخر العين، ويقال : امرأة حوصاء، ثم روجع الأصل المرجوع إليه من التسمية، فجمعه على (أحاوص) و(حُوص)[٥] .

وعلى ذلك يجوز في باب أحمر إذا سُمِّي به أن يجمع على (أحمرون) على السلامة، إذا كان علمًا للعاقل ، وعلى (أحامر) على التكسير، وكلا هذين الجمعين لم يكن جائزًا في أحمر قبل التسمية؛ لأن (أحمر) وبابه لا يجوز فيه أحمرون، ولا أحامر إذا كان صفة، وإنما يجمع على " حُمْر "[٦]، فاجتمع فيه بذلك ثلاثة أوزان (أفعلون)، و(أفاعل)، (فُعْل).

وبذلك نجد عناية العرب بالوضع الأصلي والوضع العارض معًا ، وورود السماع بالوجهين في جمع (أفعل) المنقول من الوصفية إلى العلمية يؤيد أن المنقول يراعى حاله قبل النقل وحاله بعد النقل ، ولذلك حُكِم له بحكم الحالتين معًا، وقد اتفق النحاة في توجيههم للسماع الوارد بذلك .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠٠.
(٢) الكتاب ٢/١٠١.
(٣) تمهيد القواعد ٨/٤٠٤١.
(٤) المقاصد الشافية ٦/٤٧٣.
(٥) المقاصد الشافية ٦/٤٧٤.
(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٤٧/١٤٨.

جمع (فَعْلَة) بين لمح الأصل واعتبار العارض

الأصل في باب (فَعْلة) إذا كان صفة أن يجمع على (فَعْلات) بسكون العين لا يحرك وسطه، بل يسكن؛ فرقا بين الصفة والاسم، وإذا كان اسمًا أن يجمع على (فعَلات) بفتح العين (١) .

وقد ورد عن العرب جمع ما كان على(فَعْلة) ، مما كان في الأصل اسمًا ثم استعمل صفة ، نحو : لَجْبة ، ورَبْعة [٢] ، على (لجبَات)، (ورَبَعَات) بفتح العين ، كما ورد على (فعْلات) بالإسكان، وقد اختلف توجيه العلماء للوارد من هذا الجمع على كلا الوزنين .

فقال سيبويه :" وقالوا. شياه لجبَات، فحركوا الحرف الأوسط؛ لأن من العرب من يقول: شاة لجبة، فإنما جاءوا بالجمع على هذا، واتفقوا عليه في الجمع.وأما ربعة فإنهم يقولون: رجال ربعات، ونسوة ربعات، وذلك لأن أصل ربعة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث، فوصفا به[٣].

وقد ذكر الفارسي أن مراد سيبويه : أنهم استغنوا بجمع "لجبَةٍ" عن جمع "لَجْبَةٍ"؛ لأن "لجْبَةً" صفة[٤] ، وممن ذهب إلى هذا أبو حيان [٥] .

ويؤيد كون(لجبة) وردت بالفتح والتسكين في المفرد ما نقله السيوطي عن ثعلب أنه قال في أماليه: قال الكسائي: سمعت لجَبة ولجَبات ولجْبة ولجْبات، فجاء بها على القياس ولم يحكها غيره[٦].

وعلى ذلك فالعرب تقول في المفرد لجْبة بالتسكين ، ولجَبة بالفتح .

---

(١) شرح الشافية للاستراباذي ٤٣٦/١، ارتشاف الضرب ٢/ ٣٩٥.

(٢) اللَّجْبَةَ هي الشاة التي خَفَّ لبنها. والرَّبْعَة هي القصيرة، وقيل هي المربوع؛ لا طويل ولا قصير، يقال: شاة لَجْبَة، ورجل أو امرأة رَبْعَة، ينظر شرح الشافية للاستراباذي٤٣٦/١.

(٣) الكتاب ٦٢٧/٣.

(٤) المسائل البصريات ٧٩٠/٢.

(٥) ارتشاف الضرب ٢/ ٣٩٥.

(٦) المزهر في علوم اللغة ١٠١/١.

وذكر المبرد توجيه من قال بالتحريك بالفتح ؛ بأنه لا يلتبس بالمذكر؛ لأنه لا يكون إلا في الإناث، ولو أسكنه مسكن على أنه صفة كان مصيبًا، وقد جاء في الأسماء بالإسكان في فعلة أنشدوا لذي الرمة[١]:

أَبت ذكرٌ عَوَّدْنَ أحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوفًا ورفْضَاتُ الهَوى في المفاصِلِ

وهو جمع رفْضة[٢] .

والاستدلال بالبيت في قوله: "وَرَفْضَات" بالإسكان، جمع "رفْضةٍ"، وكان وجه الكلام "رفَضَات" بتحريك الثاني؛ لأنه اسمٌ، فخففه في الشعر، ضرورة. ويحتمل وجهًا آخر: وهو أنه لما كان مصدرًا، والمصدر يوصف به، راعى ذلك فيه، فسكنه[٣] .

<u>وذكر ابن يعيش في مجيئه بالفتح وجهين:</u>

أحدهما: أن من العرب من يقول: "شاة لجَبة"، بفتح الجيم بوزن "أكمة"، وهي التي ولى لبنها وقل، وأجمعوا في الجمع على هذه اللغة، وهذا ما ذكره سيبويه حكاية عن العرب .

والثاني: أن "لجبة" في الأصل اسم، وصف به، فروعي أصله بأن حرك في الجمع، وكذلك: "ربعة" اسم في الأصل، يدل على ذلك ثبوت تاء التأنيث فيه مع المذكر، كثبوتها مع المؤنث، فتقول: "رجل ربعة"، كما تقول: "امرأة ربعة"، فهو اسم يقع على المذكر والمؤنث، وصف به كما يقال: "رجال خمسة"، و"خمسة" اسم وصف به المذكر[٤].

---

(١) البيت من الطويل، ينظر الديوان ١٣٣٧/٢، المقتضب ١٩٢/٢،المحتسب ٥٦/١، توجيه اللمع صـ٤٦٨، التذييل ٥٥/٢.

(٢) المقتضب ١٩٢/٢.

(٣) إيضاح شواهد الإيضاح ٧٧٧/٢.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٠/٣.

وهم قد يصفون بالأسماء على تخيل معنى الوصفية فيها، نحو: "ليلة غم"؛ أي: مظلمة، و"امرأة كلبة" على معنى: دنية. ولو كان "ربعة" صفة في الأصل؛ لفصل به بين المذكر والمؤنث بحذف التاء، كما نقول: "رجل عالم"، و"امرأة عالمة". وقالوا: "العبَلات" بالفتح لقوم من قريش سُمُّوا بذلك؛ لأن أمهم كان اسمها "عبلة"، والصفة إذا سمي بها، خرجت عن حكم الصفة، وجمعت جمع الأسماء، ولذلك قالوا: "الأحاوص"(١) .

وهناك وجه ثالث فيما سمع بالتحريك ، وهو: أن لجَبَات – بالتحريك – شاذ، وهذا تحريك الذى لا يلاحظ اسميتها في الأصل، ولا مجيء المفرد محركًا (٢).

وعلق ابن مالك على الوجه الأخير قائلًا: "وأكثر النحويين يظنون أنه جمع لجْبة الساكن الجيم، فيحكمون عليه بالشذوذ، لأن "فعلة" صفة لا تجمع على فعَلات بل على فعْلات، وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح الجيم في الإفراد ثابت. وكذا اعتقدوا أن "ربَعات" بفتح الباء جمع "ربْعة" بالسكون، وإنما هو جمع ربَعة بمعنى ربَعة للمعتدل القامة، ذكر ذلك ابن سيده(٣).

وذكر ابن الحاجب في قولهم في الجمع : لجَبات، وربَعات أنه للمح الاسمية الأصلية (٤) .

وعلى ذلك فمن حرك في الجمع ؛ فلأنهما في الأصل اسمان، ثم استعملتا في الصفة فلما اجتمعتا، لُمِحَ فيهما حكم معنى الاسمية الأصلية في تحريك عينهما، فيجوز في جمعها الفتح؛ نظرًا إلى الأصل وهو القياس، والسكون نظرًا إلى أن الوصف عارض(٥) .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢٦١.

(٢) شرح الشافية للرضي ٢/١١٤(الهامش) .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٠٢.

(٤) الشافية في علم التصريف والوافية١/٤٦.

(٥) شرح الشافية للاستراباذي ١/٤٣٦.

وهذا فيه ما فيه من الاتساع والجمع على أكثر من صيغة مراعاة للكلمة من مختلف جوانبها ، فلا نعاملها على الأصل مطلقًا ولا على العارض ، بل نراعي الاعتبارين معًا ، وهذا ما ذهب إليه بعض النحاة ، كما ذكرت، وبهذا نجمع بين القاعدة والسماع الوارد .

تصغير العلم المؤنث

الأصل أن تلحق تاء التأنيث تصغير ما لا يلبس من مؤنث عار منها" لفظًا، "ثلاثي في الأصل وفي العارض" ؛ لئلا يجتمع فرعيتان: التصغير والتقدير. "نحو: دار، فيقال في تصغيرها: دويرة، ، وهذا الحكم مستمر بعد التسمية، فمن ذلك: عروة بن أذينة، وعيينة بن حصن، "أو" ثلاثي في "الأصل دون العارض نحو: يد" ويدية، وكذا إن عرضت ثلاثيته بسبب التصغير كـ: سماء[١].

والاسم المؤنث يكون على وجهين:

فتارة يكون مؤنثًا بأصل وضعه كشمس، ويد ونحوها، فهذا تأنيث لا إشكال فيه، فتلحقه التاء عند التصغير.

وكذلك إذا نقل إلى المؤنث نقلًا محضًا، كالمرأة تسمى بزيد، أو غير ذلك من الألفاظ، فهذا نقل محض أيضًا، فتلحقه التاء في التصغير حتمًا؛ لأنه اسم مؤنث حقيقة، ولا يراعى أصله؛ لأنه مهمل مطرح.

وتارة يكون مؤنثًا لا بأصل الوضع، ولا بالنقل الحقيقي، ولكن بالجريان على المؤنث وإطلاقه عليه مع أن أصله المذكر، واعتباره باقٍ لم ينتسخ حكمه، فهذا حكمه خلاف حكم الأول، وذلك كالصفات الجارية على المؤنث بغير تاء كامرأة حائض ،وكذلك الوصف بالمصادر نحو: امرأة عدل، ورضا، فالأصل في هذه الأشياء التذكير، والصفات عند سيبويه جارية على المذكر تقديرًا، والمصادر باقية على أصلها؛ لأن الوصف بها وصف بالجنس وهو مذكر، فلم تخرج عن أصلها.

والنوع الأول هو ما وقع فيه الخلاف حيث ذهب الجمهور إلى إلحاق التاء بالمؤنث الثلاثي عند تصغيره إذا كان خاليًا منها سواء كان مؤنثًا بأصل وضعه أو منقولًا نقلًا محضًا [٢].

---

(١) التصريح ٢/٥٨٠.

(٢) المقاصد الشافية ٧/٣٩٥.

بينما نقل ابن الأنباري عن الكسائي أن ما كان من أسماء النساء على ثلاثة أحرف منقولًا من المصدر فإن فيه وجهين:

لحاق التاء اعتبارًا بالعارض، وعدم اللحاق اعتبارًا بالأصل، وهو مذكر.

وما كان غير منقول فإنه بالتاء في الأكثر، فتقول في: برق، ولهو، وخود، وجمل، وريم أسماء نساء: خُويد وخُويدة، وبُريق وبُريقة، ولُهي ولُهية، وجُميل وجُميلة، ورُويم ورُويمة.

وتقول في شمس: شُمَيسة، وفي عين: عُيَينة ونحو ذلك[1].

وفي هذا يقول ابن الأنباري :" وقال الكسائي:اعلم أن العرب تصغر ما كان من أسماء النساء على ثلاثة أحرف، مثل: برق، ولهو، وخود، وجمل، وريم بالهاء وبغير الهاء، .....[2].

وما رخم ترخيم التصغير من صفات المؤنث فحذفت زوائده، فصار ثلاثيًا نحو: حييض، وطميث، وما كان علمًا مؤنثًا منقولًا من مذكر نحو: رمح اسم امرأة، فقد اختلف النحاة فيه بين الاعتداد بالأصل أو العارض:

فمذهب ابن الأنباري : اعتبار أصله فيقول: رميح. وهو منقول عن يونس إذا كان علم المذكر منقولًا من مؤنث ، كأذن علم لرجل، فإنه تدخله التاء اعتبارًا بأصله، ونظير مذهب يونس ههنا مذهب الكسائي فيما تقدم.

واحتج بقولهم: عروة بن أذينة، ومالك بن نويرة ، وعيينة بن حصن، فإنها أسماء مذكرين أعلام قد دخلتها التاء، وأصلها مؤنث[3].

وأجاب عنه الجمهور بأن كلًا من هؤلاء لم يسم بأذن، ولا بنار، ولا بعين، ثم حقر بعد التسمية، وإنما هي أسماء أعلام سُمِّي بها بعد أن صغرت

(١) المقاصد الشافية ٣٩٦/٧.

(٢) ينظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ٣٠٦، ارتشاف الضرب ٣٧٧/١.

(٣) شرح الشافية للرضي ٢٤٠/١.

وهي نكرات[١] ، فالتصغير بعد التسمية بالمكبر لا قبله [٢] .

ونقل الشاطبي عن ابن الضائع قوله : "والدليل على ذلك أن الرجل الذي اسمه (أُذَينة) لا يقال فيه: أذن"(٣).

بينما ذهب جمهور النحاة إلى أنه لما صار اسمًا لمؤنث خاصًا به صغر بالتاء فيقال:

رميحة، كما لو سمينا بنار قلنا: نويرة، وإذا سمينا امرأة بحرب، أو ناب؛ وإن كانا يصغران بغير تاء ثم صغرت لقلت: حريبة، ونويبة ، فقد اعتد هؤلاء بالعارض لا بالأصل؛ لأنه لا اعتبار في العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيث، وكذلك ذهبوا هذا المذهب فيما إذا كان العلم المذكر منقولًا من مؤنث كأذن علم على رجل، فإن الجمهور على أنه لا تدخله التاء إذا صغر اعتبارًا بما آل إليه من التذكير [٤] .

وفي هذا يقول سيبويه :" وإذا سميت رجلًا بعين أو أذن فتحقيره بغير هاء، وتدع الهاء ههنا كما أدخلتها في حجر اسم امرأة. ويونس يدخل الهاء؛ ويحتج بأذينة، وإنما سُمِّى بمحقر"[٥].

خلاصة ما تقدم أنه لا خلاف في إلحاق التاء بالعلم المؤنث الثلاثي المجرد منها ، ولكن هناك خلاف بين النحاة في إلحاقها بالعلم الثلاثي المنقول من مصدر، فمن اعتبر الأصل قال في تصغير (رمح) علم على امرأة (رميح) ،ومن اعتبر العارض ألحقها فقال (رميحة) ، والخلاف الثاني في العلم المذكر المنقول من مؤنث ، فمن اعتد بالأصل ألحق التاء فقال في (أذن) أذينة، ومن اعتد بالعارض قال(أذين) ، ولا مانع من اعتبار الحالين ، فكم من الألفاظ اعتبر فيها الأصل والعارض، فجمع لها بين حكمين اعتدادًا بكليهما .

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٨٦/٣، الهمع ٣٨٧/٣.

(٢) شرح السيرافي ٢٢٣/٤، البديع ١٧٣/٢،المساعد ٥١٤/٣.

(٣) المقاصد الشافية ٣٩/٧.

(٤) توضيح المقاصد ١٤٣٩/٣.ارتشاف الضرب ٣٧٧/١، تمهيد القواعد ٤٨٦٧/١٠.

(٥) الكتاب ٤٨٤/٣.

(فَعَل ، وافتعل) بين التصحيح والإعلال

إذا كانت عين الفعل واوًا أو ياء فإنها تستحق الإعلال بقلبها ألفا، ولكن هذا الإعلال مشروط بأمور خمسة وهي : حركة كل من الواو والياء، وفتح ما قبلهما في كلمتيهما، وكون الفتحة أصلية لا عارضة، وكون الحرف المفتوح قبلهما في كلمتيهما، وأن لا يسكن ما بعدهما، ولكن قد توجد هذه الشروط ويتخلف الحكم الذي هو الإبدال لمانع، ومن هذه الموانع أن تكون الواو عينًا لافتعل بشرطين، أحدهما: أن تكون عينه واوًا، والثاني: أن تدل الصيغة على المفاعلة، نحو " اجتوروا، واشتوروا، فإن كانت العين ياء سواء أكانت الصيغة دالة على المفاعلة أم لم تكن، نحو " ابتاعوا، واستافوا، – وجب إعلاله، وكذلك إن كانت العين واوًا ولم تدل الصيغة على المفاعلة، نحو " استاك، واستاء[1]، والمانع الثاني الذي يتخلف معه الحكم أن يكون على فعِل بمعنى افعلَّ سواء كان واويًا أو يائيًا، أويكون على مثال ما تصرف منهما [2] .

ومن ذلك قول سيبويه :" وأما قولهم: عور يعور، وحول يحول، وصيد يصيد، فإنما جاءوا بهن على الأصل؛ لأنهن في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل نحو: اعوررت، واحوللت، وابيضضت، واسوددت، فلما كن في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل؛ لكون ما قبله تحركن. فلو لم تكن في هذا المعنى اعتلت، ولكنها بنيت على الأصل؛ إذ كان الأمر على هذا. ومثل ذلك قولهم: اجتوروا، واعتونوا؛ حيث كان معناه معنى ما الواو فيه متحركة ولا تعتل فيه، وذلك قولهم: تعاونوا، وتجاوروا" [3] .

وكذلك حكم ما تصرف منهما ، قال المبرد : "فإن قلت فما بالك تقول: هو عاور غدًا، وجملك صايد غدًا، من الصيد، قيل صح الفاعل لصحة فعله؛ لأنك

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ٤/٢٨٩.

(٢) تمهيد القواعد ١٠/٥١٤٤.

(٣) الكتاب ٤/٣٤٤.

تقول: عور، وصيد، وحول ، وصيد البعير يصيد، فتقول: ما باله يصح ولا يكون كقال وباع؟ قيل؛ لأنه منقول مما لابد أن يجري على الأصل؛ لسكون ما قبله وما بعده، وذلك قولك: اعورَّ واحولَّ، فإنما عور وحول منقول من هذا، ألا ترى أنك تقول: اختار الرجل"[١] .

وقد صحّت الواو في قولهم: "اجْتوروا" و"اعْتَوَنوا" و"ازْدَوَجُوا" وإن كانت متحرّكة وقبلها مفتوح؛ لأنّها بمعنى ما يُسكَّن قبل الواو؛ لأنّ "اجْتَوَروا" في معنى "تجاوروا"، و"ازْدَوَجوا" في معنى "تزاوَجوا"، " وبابه. ولا يجوز أن تقلب الواو؛ لأنّ قبلها ألفًا، فلم يمكن نقل حركة العين إليها مع أنه لو قلبت الواو لالتقت مع الألف قبلها، فكان يؤدي إلى حذف إحداهما، فيؤول اللفظ إلى "تعانوا"، و"تزاجوا"، فيزول بناء "تفاعلوا" وهم يريدون معناه، ثم صححوا ما كان في معناه؛ ليكون أمارة على ذلك ، فكما لم تقلب في الأصل ، فكذلك ما كان بمعناه لا يجوز أن تقلب فيه[٢] .

فأمّا قولهم: "حَوِلَ" و"صَيِدَ" و"عَورَ" فإنّما صحّت الياء والواو؛ لأنّها في معنى ما يكتنفه ساكنان، فهي في معنى: "اعْوَرَّ" و"احْوَلّ" و"اصْيَدَّ"، فلمّا كانت الواو في "اعْوَرَّ" وبابه لا يجوز أن تقلب ألفًا ؛ لسكون ما قبلها وما بعدها، فكذلك في "عَورِ" وبابه لا يجوز أن تقلب؛ لأنّها بمعنى "اعْوَرَّ"[٣].

وبذلك ندرك أن علة صحة الواو والياء في عور، وصيد، واعتونوا ونحوها، أنها في معنى ما لا بد فيه من صحة الواو والياء، وهو اعورَّ،واصيدَّ، وتعاونوا ، فجاءوا بها على الأصل؛ تنبيهًا على أنها في معنى ما لابد من صحته ، فجُعلت صحة العين في "فَعِل" أمارة؛ لأنه في معنى "افعَلّ"، ولو كن على غير هذا المعنى لاعتللن [٤].

---

(١) المقتضب ٩٩/١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٤٤٧/٥.

(٣) ينظر شرح التصريف للثمانيني صـ ٢٩٧ ،٢٩٨ ،اللباب في علل البناء ٣٠٥/٢..

(٤) ينظر المنصف صـ٢٥٩، الخصائص ١٤٩/١. الممتع ٣٠٧

ولكن مع اعتبار الأصل في نحو هذا، فإن السماع قد ورد بالإعلال كما ورد بالتصحيح ، فمن صحح نبه بذلك على الأصل، ومن أعلَّ لم يلمح الأصل واعتد بالعارض ، وفي هذا يقول الزمخشري:" وقالوا عور، وصيد، وازدوجوا ، واجتوروا، فصححوا العين؛ لأنها في معنى ما يجب فيه تصحيحها، وهو افعالَّ وتفاعلوا، ومنهم من لم يلمح الأصل، فقال: عار يعار. وقال[1]:

تَسَائَل بابن أحْمَرَ مَنْ رَآهُ أعَارَتْ عَينُه أم لم تَعَارا "[2] .

وقد حكم المازني على قول الشاعر "عارت عينه تَعار" بأنه قليل مسموع، ولا يقاس عليه، فلا يقال: "حالت فهي تَحال" [3] .

والدليل على أن ما تقدم من التصحيح وترك الإعلال ؛ للتنبيه والحمل على ما هو بمعناه أنهم قالوا: اختاروا، وابتاعوا ، و اكْتالوا ، حين لم يكن في معنى تفاعلوا[4] .

نخلص مما تقدم بأن هذا الموضع من المواضع التى أخذت حكمين مختلفين باعتبار النظر للأصل والعارض ، وإن كان عدم لمح الأصل واعتبار العارض قليلًا لا يقاس عليه، ولكن نجد اتفاقًا فيما ورد عن العرب في اعتبار كلا الأمرين معًا ، فمرد ذلك للغات سمعت عن العرب، وهذا يضفي اتساعًا في الأحكام الصرفية التي تتعدد مع كون الموضع واحدًا، ولكنه منظور إليه باعتبارين .

---

(١) البيت لابن أحمر ، وهو من الوافر.

ينظر المفصل صـ ٥٢٧، شرح المفصل لابن يعيش ٤٤٦/٥، ضرائر الشعر ٤٧/١،، خزانة الأدب ١٩٨/٥.

(٢) المفصل في علم العربية ٢٢٧/٢٢٦ ، البديع ٥٨٢/٢.

(٣) المنصف ٢٦٠، شرح المفصل لابن يعيش ٤٤٧/٥.

(٤) المنصف ٣٦٠، التعليقة على كتاب سيبويه ١٣٧/٤.

الخاتمة

الحمد لله حمدًا يوافي تعدد آلائه وعظيم فضله وامتنانه أن وفقني لإتمام هذا البحث، راجية المولى ــ جل في علاه ــ أن ينفعني به في الدنيا والآخرة ، فهو ولي ذلك والقادر عليه، والآن أختم هذه الدراسة بما أسفرت عنه من نتائج ، ومنها :

١ــ أن العرب أمة تتميز بالحس المرهف ، والفطرة اللغوية السليمة، فقد كانت لهم مقاصدهم وأغراضهم التي يحتكمون إليها ، وينصبونها معيارًا للحكم على المتكلم ، وفي ذلك يقول سيبويه :" كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم" (١) .

٢ــ أن الأحكام النحوية والصرفية كما تحتكم للقواعد المقننة تحتكم أيضًا للاستشعار واللمح والتخيل المبني على فطرة لغوية سليمة ، بحيث لا يتعارض مع القواعد ، وهذا شأنه أن يصدر عن أرباب الفصاحة والبيان .

٤ــ كان للمح الأصل المنقول عنه مع اعتبار دلالة العارض أثر في إثراء الدرس النحوي والصرفي ؛ حيث يأخذ الموضع الواحد حكمين مختلفين ، وهذا يعد اتساعًا في اللغة وخصيصة من خصائصها .

٥ــ اختلف موقف النحاة من الأصل والعارض بين الاعتداد بالأصل دون غيره ، والاعتداد بالعارض دون الالتفات للأصل ، والجمع بينهما وإصدار الأحكام بما يناسب كلا الاعتبارين ، وهذا لا يعني التناقض ، بل النحاة تابعون للعرب في ذلك، فالسماع الوارد يبين أن للعرب حكمة ومقصدًا فيما تحدثوا به ؛ حتى وإن بدا في ظاهره متناقضًا، فما بدا للعرب فيه لمح للأصل اعتبروه ، وما لم يبد لهم فيه ذلك أهملوه ، وليس للنحاة سوى التعليل للسماع الوارد عن العرب دون

(١) الكتاب ٣٤/١.

القياس عليه .، وربما بدا لنا وجه الحكمة فيه، وربما خفي علينا ، ولكن غالبًا ما يجتهد النحاة في تتبع وجه الحكمة فيما راعته أو أهملته .

هذا ما توصلت إليه الدراسة ، وأفوض أمري إلى الله ، وحسبي أني أجتهد فما كان فيه من خلل ، فهو من طبيعة البشر ، وما كان فيه من توفيق فمن الله عز وجل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين.

ثبت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨ م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية ، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي،أضواء السلف /الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، ، تحقيق /عبد العال سالم مكرم ، موسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ه / ١٩٨٥م .
- الأصول في النحو لابن السراج ، المحقق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- إعراب القرآن للنحاس، وضع حواشيه ، وعلق عليه/ عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ .
- أمالي ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- إيضاح شواهد الإيضاح، للقيسي ، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- البديع في علم العربية لابن الأثير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٠هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، تحقيق / مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ حسن هنداوي، من (ج١ –ج٣ـ ج٤- ج٥ دار القلم ـ دمشق)، و(ج٦ ـج٩ـ ج ١٢ ، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م) .
- التصريح بمضمون التوضيح للأزهري، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان ،الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق د/ محمد عبد الرحمن بن محمد المفدي، الطبعة الأولى ،١٤٠٣هـ ـــ ١٩٨٣ م .
- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق مجموعة منهم: أ.د/ علي محمد فاخر، أ.د/ جابر محمد البراجة، أ.د/ إبراهيم جمعة العجمي، أ.د/ جابر السيد المبارك، أ.د/ علي السنوسي محمد، أ.د/ محمد راغب نزال، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
- تهذيب اللغة للهروي، المحقق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع لابن الخباز، دراسة وتحقيق د/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة، مصر، الطبعة الثانية ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م. (أصل الكتاب رسالة دكتوراه).
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، شرح وتحقيق / عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، أ / محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـــ لبنان ،الطبعة الأولى ، ١٤١٣ ه ، ١٩٩٢ م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ،الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م .
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، الطبعة الثالثة ١٢٩٩هـ ـ ١٩٧٩ م.
- حجة القراءات لابن زنجلة ، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني ، دار الرسالة.
- الحجة للقراء السبعة، للفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، راجعه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق ـ دار المأمون للتراث ـ دمشق ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.
- الخصائص لابن جني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الطبعة: الرابعة.
- ديوان الأعشى ، شرح وتعليق د/ محمد حسين ، مكتبة الآداب ـــ بالجماميز.
- ديوان امرئ القيس، (ت أبو الفضل إبراهيم) ، الطبعة الخامسة، دار المعارف.

- ديوان حسان بن ثابت ، (تحقيق / د. وليد عرفات) ، دار صادر ــ بيروت،
- ديوان ذي الرمة ، حققه وعلق عليه الدكتور/ عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى ١٣٩٢ه/١٩٧٢م، الطبعة الثانية:١٤٠٢ه/١٩٨٢م.
- ديوان القطامي (تحقيق/إبراهيم السامرائي ، أحمد مطلوب) ، دار الثقافة ، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٦٠.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي، المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد ، المحقق: شوقي ضيف ، دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ .
- الشافية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافية للنيساري)، لابن الحاجب ، المحقق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية – مكة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ه/ ١٩٩٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه،الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، المحقق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة : (جـ ١ - ٤) الثانية، (جـ ٥ - ٨ الأولى)، عام النشر: (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ).
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ،الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح الألفية لابن الناظم، تحقيق / محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ــ ٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح التصريف للثمانيني، المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- شرح الرضي على الكافية، تعليق / يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي.الطبعة الثانية،١٩٩٦م،

- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغدادي للرضي الاستراباذي تحقيق: محمد نور الحسن – محمد الزفزاف – محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.
- شرح شافية ابن الحاجب لشرف شاه الحسيني الإستراباذي، ركن الدين ، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراه)، مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة: الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ،١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق / خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية ـ الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.
- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف ، المحقق: د/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥.
- ضرائر الشِّعْر لابن عصفور ، المحقق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠ م.
- علل النحو، للوراق، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض ـ السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، للعلائي ، المحقق: حسن موسى الشاعر، دار البشير – عمان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- القاموس المحيط الفيروزآبادى ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ /٢٠٠٥ م.
- الكافية في علم النحو، لابن الحاجب ، تحقيق : الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- اللامات، للزجاجي،، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، المحقق: د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر – دمشق ،الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م .
- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٤هـ.
- اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ ، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية لابن جني، المحقق: فائز فارس ،: دار الكتب الثقافية – الكويت.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها لابن جني ، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ،الطبعة: ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- مختار الصحاح، للرازي ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية – بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- المذكر والمؤنث، لابن الأنباري ، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، : جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث، سنة النشر: ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر ، دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي ، المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
- المساعد على تسهيل الفوائد ،لابن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ه - ١٤٠٥ ه)
- المسائل البصريات، للفارسي ، المحقق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ هـ.
- المسائل الحلبيات للفارسي، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- معاني القراءات للأزهري ، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري ،تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح على ألفية ابن مالك، للشاطبي، تحقيق مجموعة من المحققين وهم : الجزء الأول د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الجزء الثاني د / محمد إبراهيم البنا، الجزء الثالث د/ عياد بن عيد الثبيتي، الجزء الرابع د/ محمد إبراهيم البنا، د/ عبد المجيد قطامش، الجزء الخامس د/ عبد المجيد قطامش، الجزء السادس د/ عبد المجيد قطامش، الجزء السابع د/ إبراهيم البنا ، د/ سليمان بن إبراهيم العايد، د/ السيد تقي ، الجزء الثامن والجزء التاسع د/ محمد إبراهيم البنا ، الجزء العاشر/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧ م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، للعيني، تحقيق: أ:د/ علي محمد فاخر، أ:د/ أحمد محمد توفيق، د: عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- مقاييس اللغة، لابن فارس، ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون : دار الفكر. ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت.
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، مكتبة لبنان ،الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، دار إحياء التراث القديم ،الطبعة: الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م،
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	الملخص	١٧٦٧
٢-	Abstract	١٧٦٨
٣-	المقدمة	١٧٦٩
٤-	التمهيد: مصطلحات البحث، وموقف النحاة من الاعتداد بالأصل والعارض	١٧٧٣
٥-	المبحث الأول: لمح الأصل واعتبار العارض وأثره في الحكم النحوي	١٧٨٢
٦-	المبحث الثاني: اعتبار الأصل والعارض في الحكم الصرفي،	١٨١٤
٧-	الخاتمة	١٨٢٧
٨-	ثبت المصادر والمراجع	١٨٢٩
٩-	فهرس الموضوعات	١٨٣٥

تم بحمد الله